منظمة العمل الدولية

عالم العمل

مجلة منظمة العمل الدولية، العدد ٧٠، آذار / مارس ٢٠١١

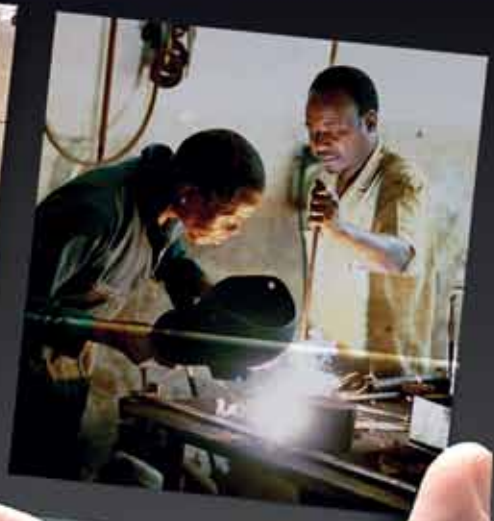

الترويج لانتعاش يركز على الوظائف

عالم العمل

مجلة منظمة العمل الدولية

تصدر مجلة «عالم العمل» ثلاث مرات في السنة، عن مكتب الاعلام والمعلومات العامة لمنظمة العمل الدولية في جنيف، وتوزع مجاناً كما تصدر المجلة في اللغات: العربية، الصينية، اليابانية، النروجية، الفرنسية، الهندية، والاسبانية.

Editor: Hans von Rohland
Production Manager:
Kiran Mehra-Kerpelmun
Production Assistant:
Corine Luchini, Martine Jacquinod
Photo Editor: Marcel Crozet,
Art Direction: MDP, ILO Turin
Cover Design: M. Montesaro, Turin
Editorial Board: Thomas Netter (Chair), Charlotte Beauchanp, Kiran Mehra Kerpehman, Corine Perthuis, Hans von Rohland

الطبعة الأسبانية: بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية في مدريد.
الطبعة العربية: رهام راشد (مكتب منظمة العمل الدولية ـ بيروت).
الاخراج والطباعة: مطبعة دار الكتب، بيروت ـ لبنان

لا يمكن إعتبار هذه المجلة وثيقة رسمية من وثائق منظمة العمل الدولية. فالآراء الواردة فيها تعكس وجهات نظر كتّابها ولا تعكس في الضرورة آراء المنظمة، فضلاً عن أن الدلالات المستخدمة لا تعني تعبير منظمة العمل الدولية عن أي رأي يتعلق بالوضعية القانونية لأي بلد ولأية منطقة منه أو أرض، أو بالوضعية القانونية للسلطات القائمة فيه، أو برسم حدوده، وذلك مهما كان هذا الرأي. كما أن الاشارة الى أسماء مؤسسات ومنتجات تجارية وعمليّات إنتاجية ما، لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، وأي اغفال لذكر مؤسسة أو منتجات تجارية أو عمليات إنتاجية معينة ليس دليلاً على رفضها.
يمكن نقل المعلومات والصور من دون إذن مسبق شريطة الاشارة الى مصدرها. مع ذلك، تكون إدارة التحرير شاكرة لمن يتقدم إليها بكتاب يتضمن طلب الحصول على إذن مسبق بالنشر. توجه المراسلات على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
ص.ب ٤٠٨٨ ـ ١١
رياض الصلح ٢١٥٠ ـ ١١٠٧
بيروت لبنان
هاتف: ٧٥٢٤٠٠ ـ ١ ـ ٩٦١
فاكس: ٧٥٢٤٠٥ ـ ١ ـ ٩٦١
بريد الكتروني : beirut@ilo.org
www.ilo.org/arabstates

أو

Bureau of Public Information
ILO
CH - 1211 Geneva 22
Switzerland
Tel : (4122) 7997912
Fax : (4122) 7998577

منظمة العمل الدولية عبر

الكفاح الطويل من أجل أساس اجتماعي للاقتصاد العالمي

هناك خطوط متوازية مهمة بين المسائل التي تواجهها منظمة العمل الدولية اليوم وتلك التي واجهتها في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. فقد شهدت مرحلة ما بين الحربين تداعيات عملية التكامل الاقتصادي العالمي التي بدأت في القرن التاسع عشر وعلى مشارف الأزمة الاقتصادية العظمى بينما اتسم العقدان الأخيران بمرحلة جديدة من عولمة الإنتاج والتمويل والتجارة وركودها الأعظم الأول. فكانت المسائل الرئيسية وما زالت متمحورة حول كيفية تضمين النمو الاجتماعي في الاقتصاد العالمي وضمان التوظيف الكامل عالمياً. وكان لمنظمة العمل الدولية في كلّ مرحلة دوراً مهماً.

تأسست المنظمة في العام ١٩١٩ من أجل وضع معايير عمل دولية، ليس فقط لمنع الانزلاق نحو الحضيض بل بروح أكثر إيجابية من حيث الحرص على تحسين ظروف العمل إلى جانب النمو الاقتصادي في كافة البلدان. كان المدير الأول للمنظمة ألبرت توماس يعتقد بشدة أنّ «للمنظمة الحق، بل يجوز أيضاً القول الواجب، بأن تدرس التأثيرات التي يمكن أن يحدثها تحقيق برنامجها للإصلاح الاجتماعي في العالم الاقتصادي».

لطالما كانت فكرة درس السياسات الاقتصادية والاجتماعية معاً موضوعاً ثابتاً في تاريخ منظمة العمل الدولية. ففي ثلاثينيات القرن العشرين، تابعت منظمة العمل الدولية العمل على صعيد واسع، حيث عالجت شؤوناً اجتماعية واقتصادية على السواء. أدّت الأزمة الاقتصادية العظمى إلى تعزيز الاعتقاد بالحاجة إلى التماسك بين الاقتصاد العالمي والسياسة الاجتماعية. ومع ذلك، ولأسباب عديدة، لم تنجح عصبة الأمم، اليوم منظمة الأمم المتحدة، في تنسيق تجاوب دولي. فقد اعتمد كثيرون على منظمة العمل الدولية، من ضمنهم «كينز» الذي أقرّ بجهود المنظمة في «النظرية العامة للاستخدام والفائدة والمال».

إنّ الحملة التي فشلت في النهاية بعد أن أعدّتها منظمة العمل الدولية في ثلاثينيات القرن العشرين لرعاية شكل جديد من التعاون الاقتصادي العالمي ذات التوجه التوظيفي أدّت على الرغم من ذلك إلى نشوء «إعلان فيلادلفيا» في العام ١٩٤٤ الذي يعلن أنّه من مسؤولية منظمة العمل الدولية أن تراقب وتدرس جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية العالمية على ضوء أهدافها الأساسية[١].

١) يتضمن الإعلان البيان الآتي عن هدف متكامل لمنظمة العمل الدولية: «يحق لجميع الناس، بغض النظر عن عرقهم أو معتقدهم أو جنسهم بالسعي وراء راحتهم المادية ونموهم الروحي على السواء بحرية وكرامة وأمان اقتصادي وفرص متساوية».

التاريخ

مدير منظمة العمل الدولية إدوارد ج. فيلان يوقع إعلان فيلادلفيا في البيت الأبيض، واشنطن العاصمة، في ١٧ أيار/مايو ١٩٤٤. الجالسون، من اليسار إلى اليمين: الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت، والتر ناش، إ.ج. فيلان. الواقفون، من اليسار إلى اليمين: وزير الخارجية الأمريكي كوردل هال، وزير العمل الأمريكي فرانسس بركينز، مساعدة مدير منظمة العمل الدولية ليندساي رودجرز.)

على الرغم من ذلك، ومباشرة بعد الحرب، أدّى شكل النظام الجديد المتعدد الجوانب إلى حدّ بعيد إلى منع تحقق طلب منظمة العمل الدولية لولاية اقتصادية واسعة. بل عُهِدَ بمسؤولية المسائل الاقتصادية والمالية في العالم غير الشيوعي لمؤسسات برتون وودز بينما تُرِكَ أمر تنسيق مسائل الاقتصاد العالمي والسياسة الاجتماعية في عهدة المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

نتيجة توترات الحرب الباردة، بات من الصعب الحفاظ على رؤية واسعة وشاملة خلال العقود الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية. وبفعل عوامل التحكم بالتجارة ورؤوس الأموال، باتت بعض البلدان المنفردة، وخصوصاً منها تلك الأكثر تطوراً، مسيطرة إلى حد بعيد على ثرواتها الاقتصادية. لم يتمكن الاتكال الاقتصادي العالمي المتبادل قبل نهاية القرن العشرين من أن يتحدّى البلدان مرة جديدة من أجل زيادة مستوى تنسيق سياساتها.

> “لدى المنظمة الحق، وحتى يمكن القول الواجب، في النظر في الآثار الناجمة من تحقيق برنامجها للإصلاح الاجتماعي في العالم الاقتصادي.”

مؤتمر في أوسلو في أيلول/ سبتمبر الماضي - بإدارة رئيس وزراء النروج ينس ستولتنبرغ وبرعاية مشتركة لصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية.

إعادة إحياء للسياسة الاجتماعية العالمية

ليس قبل ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته حتى يمكننا أن نجد حدثَيْن اثنين يعكسان إعادة ظهور للسياسة الاجتماعية العالمية. الأول كان المناظرة عن إدخال بند اجتماعي إلى التداول العالمي في منظمة التجارة العالمية. أما الثاني فكان مجهوداً أوسع في منظومة الأمم المتحدة يهدف إلى إعادة تركيز السياسة العالمية حول التنمية الاجتماعية. لم تكن منظمة العمل الدولية في أيّ من الحالتين اللاعب الرئيسي منذ البدء؛ وإنما، في كلتا الحالتين، وجدت المنظمة في النهاية سبلاً للتفاعل.

في الحالة الأولى، جوبه أمر إعداد صلة وصل رسمية بين معايير العمل والتجارة بمنع من منظمة التجارة العالمية وفي النهاية أعاد المجتمع الدولي التأكيد على أنّ دعم معايير العمل هو من مسؤولية منظمة العمل الدولية. وفي الحالة الثانية، عقدت الأمم المتحدة في العام ١٩٩٥ قمة العالم الاجتماعية التي وضعت دعم معايير العمل الرئيسية تحت مقاربة واسعة ومتماسكة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تضمّ مجموعة من شؤون منظمة العمل الدولية الرئيسية. كانت القمة من اقتراح وإعداد خوان سومافيا، الذي كان في حينه السفير التشيلي لدى الأمم المتحدة.

والأهم بعد، ساهمت القمة الاجتماعية في توفير سبيل للخروج من الحائط المسدود الذي أوصل إليه البند الاجتماعي مع اعترافها بأهمية معايير منظمة العمل الدولية الأساسية بالنسبة لأهداف الاستخدام الكامل والتخلص من الفقر والاندماج الاجتماعي. أدّت العملية إلى اعتماد إعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الاساسية في العمل في العام ١٩٩٨، وهي كانت خطوة أولى نحو بناء أرضية اجتماعية عالمية للاقتصاد العالمي. أما أبرز خصائص هذه الأداة فكان عالميتها إذ طرحت مبادئ وحقوق كان على جميع الدول احترامها بموجب انتمائها إلى منظمة العمل الدولية، بغض النظر عمّا إذا كانت صدّقت على المعايير المطروحة أم لا.

عمل لائق للجميع

أتى انتخاب خوان سومافيا كمدير عام لمنظمة العمل الدولية في العام ١٩٩٨ نتيجة لدوره الناجح كمحرك ومنظم للقمة الاجتماعية. لقد أدخل برنامج «العمل اللائق» كطريقة للجمع بين مختلف برامج منظمة العمل الدولية، تحت أربعة أهداف استراتيجية هي: الحقوق في العمل، والاستخدام، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي.

مع ذلك، لم يكن يكفي تضمين «العمل اللائق» تدريجياً في بنى منظمة العمل الدولية. بل كان الهدف إقناع مجموعة متنوعة من المشاركين في صنع السياسات في داخل المنظمة وخارجها بالحاجة إلى مقاربة متكاملة مبنية حول العمل اللائق وبإمكان ربطها بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

عنيت الخطوة الأولى بترسيخ فكرة العمل اللائق على الأجندة الدولية. حضر سومافيا اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري في سياتل في العام ١٩٩٩ ونقل هذه الرسالة إلى اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العاشر الذي عقد في بانكوك في العام ٢٠٠٠، والاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي والمنتدى الاجتماعي العالمي في السنوات التي تلت. بموازاة ذلك، أدخل فريق عمل منظمة العمل الدولية أهداف «العمل اللائق» إلى استراتيجيات تقليص الفقر تحت إدارة البنك الدولي في العديد من البلدان.

كذلك، اعتُمِدَ هدف «العمل اللائق» على صعيد واسع على المستوى الإقليمي وفي بيانات للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة البلدان الأمريكية وبنك التنمية الآسيوي. في العام ٢٠٠٥، صدّق على هذه المقاربة قادة العالم في جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة المخصصة للنظر بالتقدم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

في الوقت نفسه، كان بدأ يتضح لقادة العالم أنّ النمو الاجتماعي على الصعيد الوطني يعتمد أكثر فأكثر على نمط العولمة وسرعتها. انتشرت حركات الاعتراض مثل تلك التي شهدتها سياتل ضد مؤسسات برتون وودز ومنظمة التجارة العالمية التي يؤخذ عليها تشجيع عملية العولمة على حساب المجتمع. أدّى فقدان الوظائف في الوقت الذي ازداد فيه منسوب الواردات من البلدان النامية وازدياد العمل خارج البلاد إلى تجييش النفور لدى العاملين في البلدان الأكثر غنى الذين باتوا يشعرون بعدم الأمان. في العالم النامي، كان هناك قلق متزايد من أن يصبح الفقر متجذراً ومن تهميش العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض عن الاقتصاد العالمي.

كانت منظمة العمل الدولية في موقع مناسب للاستجابة إلى هذه الصعوبات الاجتماعية المتزايدة وتقوية الدعامة الاجتماعية للعولمة واقتراح مقاربات جديدة لعملية حكم اقتصاد عالمي غير مستقر وغير منظم كما يجب. في العام ٢٠٠١، نجحت منظمة العمل الدولية في اقتراح تأسيس لجنة عالمية لتعزيز مقاربة متكاملة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي. قدّم تقرير اللجنة العالمية للعام ٢٠٠٤ مجموعة واسعة من التوصيات من أجل عولمة أكثر إنصافاً وشمولية.

نحو مزيد من تماسك السياسات في النظام الدولي

إحدى النتائج التي توصل إليها التقرير كانت الحاجة إلى مزيد من «تماسك السياسات» بين منظمات النظام المتعدد الجوانب. أطلقت منظمة العمل الدولية «مبادرة تماسك السياسات» لمحاولة بناء إطار عمل عالمي مشترك للنمو والاستثمار والتوظيف تشارك فيه المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية.

في البداية، كان التقدم بطيئاً. تجسّدت المشكلة في أحد الاجتماعات حين سأل ممثل صندوق النقد الدولي ما إذا كان التماسك يعني «أن تكونوا متماسكين معنا، أو نكون متماسكين معكم؟» ومع ذلك، نشأ العديد من الأنشطة المشتركة، من ضمنها بشكل خاص دراسات مشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية حول التجارة والتوظيف.

إلاّ أنّ الأمور تتغير. خلال مؤتمر تاريخي في أوسلو عقد في أيلول/سبتمبر الماضي - بإدارة رئيس وزراء النروج ينس ستولتنبرغ وبرعاية مشتركة لصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية - اجتمع قادة من القطاعات الحكومية والعمالية والمؤسساتية والأكاديمية وتناولوا مسألة الارتفاع الحاد في معدلات البطالة والنقص في الاستخدام منذ الأزمة المالية العالمية التي وقعت في العام ٢٠٠٨. اتفق صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية في المؤتمر على العمل معاً على تطوير سياسات في مجالين محددين، بالتركيز على سياسات تهدف إلى تشجيع زيادة فرص العمل ومبدأ أرضية الحماية الاجتماعية لمن يعيشون في فقر وفي ظروف هشّة.

من الممكن لجزء من هذه المقاربة وغيرها من المقاربات الدولية المستقبلية الخاصة بتقليص التخلّف المحتمل بين الانتعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل أن يكون ميثاق منظمة العمل الدولية العالمي لفرص العمل الذي اعتمد خلال مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو ٢٠٠٩. عقب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يقترح الميثاق محفظة من السياسات الاجتماعية الاقتصادية العملية التي اختبرت ونجحت في العديد من البلدان، ويجوز جعلها على مقاس كلّ بلد بحسب وضعه. رحّبت قمّة مجموعة العشرين في بيتسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بميثاق منظمة العمل الدولية العالمي لفرص العمل ووافقت على أهمية بناء إطار عمل توظيفيّ التوجه للنمو الاقتصادي المستقبلي.

يسترجع اليوم العديد من علماء الاقتصاد دروس عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين بما يساعد العالم ألاّ يعيد أبداً بعد اليوم التدهور الكارثي الذي شهده في البطالة الجماعية والحمائية والقومية. من الدروس المستقاة أنّه لو لقيت تحذيرات منظمة العمل الدولية واقتراحاتها الاهتمام، لكان «انتعاش أعظم» أتى في أعقاب الأزمة الاقتصادية العظمى. اظهرت الجهود الحالية بهدف بناء تماسك أقوى في السياسات وعوداً كثيرة وتلعب منظمة العمل الدولية دوراً مهماً في هذه العملية. ولكن الانتعاش ليس مضموناً أبداً ويبقى خطر إطالة عمر أزمة الوظائف يلوح في الأفق. ■

لمزيد من الأفكار عن مدى ارتباط تاريخ منظمة العمل الدولية بالمسائل المعاصرة، راجع دراسة جيري رودجرز ولي سيوبستون وإيدي لي وجاسمن فان دايلي: منظمة العمل الدولية والسعي وراء العدالة الاجتماعية ١٩١٩ ـ ٢٠٠٩ (جنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٠).

المحتويات

كانون الأول ٢٠١٠، رقم ٧٠

© IRIN

© IRIN

موضوع الغلاف

٨ التركيز على الوظائف

استأنف الاقتصاد العالمي نموه، بعد ثلاثة أعوام من الأزمة، إلاّ أنّ الانتعاش الاقتصادي الحالي لا يخلق فرص عمل كافية وهناك مخاوف حول نوعية الفرص التي تُخلَق أو كما يقول المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا في افتتاحية هذا العدد من عالم العمل: «على الاستقرار المالي والاجتماعي أن يأتيا معاً». وإلاّ، لن يكون الاقتصاد العالمي فقط بخطر، ولكن التماسك الاجتماعي أيضاً.

عزيزي القارئ،

تغير غلاف مجلة عالم العمل وبات أكثر حداثة، مرتباً وبارزاً أكثر. عندما تفتح المجلة، لا بد أن تكون لاحظت أن إخراج الصفحات الداخلية وتصميمها أيضاً أعيد العمل عليهما لتحسين قراءة المجلة وإبراز الصور وأثرها. العديد من زوايا المجلة يبدو مختلفاً بعض الشيء ولقد منحنا أهمية خاصة للمساحة والرسوم، وبذلنا جهدنا للحفاظ على توازن جيد. نأمل أن تستمتع بالتحسينات التي قمنا بها. إن كان لديك أي تعليق أو ردود فعل، الرجاء الكتابة لنا على بريدنا الإلكتروني:ilo__magazine@ilo.org

أنشئت منظمة العمل الدولية (م ع د) في عام ١٩١٩ لتجمع تحت مظلتها حكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال للدول ال ١٧٥ الأعضاء في جهد مشترك من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف عمل وحياة العاملين في جميع أنحاء العالم. ويعتبر مكتب العمل الدولي، في جنيف، الأمانة العامة والمقر العام للمنظمة.

© M. Crozet/ILO

حالة عالم العمل

١٢ من أزمة إلى أخرى؟

١٤ اتجاهات الاستخدام العالمية

١٦ خسارة الوظائف: تهديد للتماسك الاجتماعي

٢٠ طريق وعرة أمام تعافي الأسواق المالية: إصلاح القطاع المالي

٢٣ بطالة الشباب في أعلى مستوياتها عالمياً

مقالات عامة

٢٥ الوظائف الخضراء في قطاع البناء: تغيرات بسيطة ـ تأثيرات كبيرة

٢٨ مدرسون ومدربون للمستقبل

٣١ هجرة اليد العاملة والعمالة في المنطقة العربية

تحقيقات

أخبار

٣٦ مجموعة العشرين تحثّ على تطبيق الالتزام بالوظائف والحماية الاجتماعية

٣٧ ميشال باشليه: أرضية الحماية الاجتماعية خطوة أولى نحو الأمام

٣٨ صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية يلتزمون بالانتعاش المرّكز على الوظائف

٤٠ الخبراء يعتمدون مبادئ جديدة حول السلامة والصحة في الزراعة

تحقيقات

حول القارات

٤٢

موضوع الغلاف

الترويج لانتعاش يركز على الوظائف

بقلم خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية

أدّت الأزمة المالية العالمية إلى أعلى مستوى من البطالة الذي سجّله التاريخ ـ ٢١٠ مليون شخص. لقد زاد ذلك من حدة الاهتمام الدولي السابق بفشل الاقتصاد العالمي في خلق ما يكفي من فرص العمل اللائق في كافة البلدان.

للأسف، ليست البطالة الرسمية سوى غيض من فيض. الملايين يعملون بفقر. هناك الكثير من النساء والرجال الذين يعملون بدوام جزئي في حين أنهم بحاجة إلى وظيفة بدوام كامل. العديد منهم يفقد الأمل بمتابعة البحث عن عمل. يعاني نصف القوة العاملة العالمية من مختلف أشكال التوظيف الضعيف، وأربعة من أصل خمسة لا إمكانية لهم من الحصول على أدنى مستوى من الحماية الاجتماعية.

يدخل ٤٥ مليون شاب وشابة سوق العمل في كلّ عام. وفق تقريرنا للعام ٢٠١٠ عن اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب، من أصل نحو ٦٢٠ مليون شاب وشابة ناشطين اقتصادياً ويتراوح عمرهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، ٨١ مليون كانوا يعانون من البطالة في نهاية العام ٢٠٠٩ ـ وهو أعلى رقم سجّل أبداً. وهو يزيد عن الرقم العالمي الذي سجِّل في العام ٢٠٠٧ بنحو ٧,٨ ملايين. ارتفع معدل البطالة عند الشباب من ١١,٩ بالمئة في العام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٠ بالمئة في العام ٢٠٠٩.

يحذر التقرير من «خطر تراث من الأزمات خاص «بجيل مفقود» تسرّب من سوق العمل، بعد أن فقد كلّ أمل بالتمكن من العمل من أجل عيش كريم».

على الرغم من هذا السيناريو القاتم، الناتج بشكل رئيسي عن عولمة غير متوازنة كانت تتحرك في الاتجاه الخاطئ، نرى اليوم بوادر انتعاش هش. ولكن بالنسبة لملايين الناس والمؤسسات من حول العالم، لم تنتهِ الأزمة بعد. علينا التركيز على استراتيجية نمو تركز على الوظائف على أن تكون لها الأولوية. إن لم نفعل ذلك، قد يتطلب الانتعاش الاقتصادي سنوات ليبلغ من هم بحاجة إليه الأكثر، كما أنه قد لن يبلغهم أبداً.

© IRIN

© IRIN

ربط السياسات بالاقتصاد الحقيقي

لا يمكننا أن ندع ذلك يحصل. علينا ربط سياساتنا بالاقتصاد الحقيقي، مطامح الناس الشرعية لفرصة عادلة للحصول على عمل لائق.

لهذا السبب نظّمنا مؤتمر منظمة العمل الدولية/صندوق النقد الدولي في أوسلو في أيلول/سبتمبر الماضي. جمع المؤتمر كلاً من العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي، دومينيك شتراوس ـ كان، ومجموعة من قادة العالم، وممثلين رفيعي الشأن من منظمات أصحاب العمل والعمال وأعضاء في الأكاديميا وممثلين عن منظمة العمل الدولية، بمن فيهم أنا شخصياً. من أجل النظر بالهموم المباشرة ولكن أيضاً للمساعدة على بناء نوع المستقبل الذي نحن بحاجة إليه، من أجل إعادة تقويم اختلالات التوازن السابقة لكي نحقق نمواً مستداماً ومتوازناً والأهم الأهم، شاملاً.

> “مخاطر أزمة ”جيل ضائع“ من الشباب الذين تسربوا من سوق العمل، بعد أن فقدوا الأمل في العمل من أجل عيش كريم”

أظنّ أن المؤتمر كان مهماً لأنّه حصل في وقت لا ينعكس الانتعاش الاقتصادي فيه على خلق فرص عمل. إنّ الحكومات على غرار العمّال والمؤسسات من حول العالم، يسألون عمّا يمكن فعله للتخفيف من كلفة أزمة فرص العمل على الإنسان.

كان مهماً أيضاً لأننا سمعنا للمرة الأولى من قادة ثلاثة بلدان ـ اليونان وليبيريا وإسبانيا ـ عانت بقوة من الأزمة واتخذت بعدها تدابير جريئة ومبتكرة لمعالجة تداعياتها. وتكمن أهمية المؤتمر بشكل خاص في أنّها المرة الأولى منذ ٦٦ عاماً يجتمع كلّ من منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي لمعرفة أفضل السبل للعمل معاً من أجل حلّ مشاكل معقدة جداً.

كانت الرسالة الرئيسية أنّ خلق فرص العمل يحتاج إلى أن يكون في صلب الانتعاش الاقتصادي. في الواقع، تم الاتفاق بشكل عام على أن خلق فرص العمل الكاملة يجب أن يصبح هدفاً اقتصادياً كبيراً رئيسياً إلى جانب مستوى التضخم المتدني والحسابات المالية السليمة.

النتيجة الأخرى المهمة جداً ـ وذات الصلة ـ التي تم التوصل إليها كانت الحاجة إلى التوقف عن اعتبار سياسات التوظيف والسياسات الاجتماعية على أنها منفصلة عن مسائل الاقتصاد الكبري. فالاقتصاد العالمي أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. إننا بحاجة إلى تنسيق أفضل وأعمق بين السياسات، فضلاً عن تنسيق أفضل بين المؤسسات والدول. شكل هذا المؤتمر خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

نتيجة هذا المؤتمر، اتفقت منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي على العمل معاً في مجالين محددين. أولاً، سنستكشف فكرة حد أدنى من أرضية للحماية الاجتماعية لأكثر الأشخاص هشاشة في كافة البلدان. إنه مفهوم كانت الأمم المتحدة بشكل عام ومنظمة العمل الدولية بشكل خاص تعملان عليه. الفكرة الآن استحضار خبرة صندوق النقد الدولي المالية إلى المعادلة. ثانياً، سنركز أكثر ونعم معاً عن كثب لتطوير سياسات تسمح بخلق نمو غني بفرص العمل.

كان هناك أيضاً اتفاق عام بأن يلعب الحوار الاجتماعي دوراً أساسياً في أوقات المحن، من جهة لبناء التوافق على المسائل الصعبة ومن جهة أخرى للتأكيد على الأخذ بعين الاعتبار النتائج الاجتماعية للأزمة وتداعياتها. في النهاية، ستتابع كلتا المنظمتين تعميق تعاونهما في دعم مجموعة العشرين وعملية التقويم المشترك الخاصة بها والتي تهدف إلى ضمان نمو عالمي قوي ومستدام ومتوازن.

ماذا بعد مؤتمر منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي في أوسلو؟

رغم أنّ لصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية مهمتان مختلفتان وأدوات سياسة مختلفة، اجتمعنا معاً لمعالجة تحديات النمو وفرص العمل والتماسك الاجتماعي.

إنها عملية بدأت عندما زار العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس ـ كان مجلس الإدارة في منظمة العمل الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٩ واستمر الأمر في

الأسابيع والأشهر التي تلت كما شاركنا في قمة الأهداف التنموية للألفية التي عقدت في نيويورك واجتماع مجموعة العشرين في سيول.

وافق العضو المنتدب أيضاً أن يلقي كلمة أمام مؤتمر العمل الدولي هذا العام. ولكن الأهم أنّ هذا المؤتمر أظهر لنا الحاجة للبدء بالعمل معاً عن كثب على مسائل أكثر تعقيداً بكثير من أن يكتفي المرء بالنظر إليها من عدسة واحدة فقط.

علينا أن نتعامل مع تفاوتات متصاعدة واقتصاد غير رسمي متنام وأنماط نمو فرص العمل الضعيفة وأرباح على الإنتاجية معً أجور لا تتغير، وغياب الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية فضلاً عن العديد من النواقص الأخرى. ساعد اجتماعنا في أوسلو على تحديد الخطوات التي يجب أخذها لإعادة الملايين إلى صفوف القوى العاملة. ليست معالجة أزمة الوظائف أساسية فقط لانتعاش اقتصادي عالمي فعلي بل أيضاً من أجل التماسك الاجتماعي والسلام.

يشكل برنامج منظمة العمل الدولية الخاص بالعمل اللائق مصدراً للكرامة الشخصية. لاستقرار العائلة والأسر. للسلام في المجتمع. للثقة في الحكومة والأعمال والثقة العامة بالمؤسسات التي تحكم مجتمعاتنا. العمل أكثر من مجرد كلفة إنتاج. يحتلّ هذا الطموح البسيط للحصول

© M. Crozet/ILO

المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا مع العضو المنتدب في صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس ـ كان.

على فرصة منصفة في وظيفة لائقة المركز الأول في الأجندة السياسية والمركز الأول في استطلاعات الرأي.

يكمن التحدي الآن بالحفاظ على الطاقة التي ولّدها مؤتمر أوسلو. لقد أكّدت قمة مجموعة العشرين الأخيرة التي عقدت في سيول أنّ خلق فرص عمل جيدة يجب أن يكون في صلب الانتعاش الاقتصادي العالمي. إني أحثّ مجموعة العشرين تطبيق هذا الالتزام وأتعهد بتعاون منظمة العمل الدولية الكامل.

يجب أن يكون الإنصاف البوصلة التي تقودنا خارج الأزمة. بمقدور الناس أن يتفهموا ويتقبلوا خيارات صعبة إذا ما لاحظوا أنّ الجميع مشترك بحمل عبء الألم. ليس على الحكومات أن تختار بين طلبات الأسواق المالية وحاجات المواطنين. على الاستقرار المالي والاجتماعي أن يأتيا معاً. وإلاّ، لن يكون الاقتصاد العالمي فقط بخطر، ولكن التماسك الاجتماعي أيضاً. ■

© M. Crozet/ILO

من أزمة إلى أخرى؟

يفيد تقرير صادر في أيلول/سبتمبر من إعداد قسم الأبحاث في منظمة العمل الدولية أنّ «ركود سوق العمل» الطويل يزيد من سوء المستقبل الاجتماعي المرتقب في العديد من البلدان.

الدراسة التي تحمل عنوان تقرير عالم العمل للعام ٢٠١٠: من أزمة إلى اخرى؟ والتي أعدّها المعهد الدولي لدراسات العمل التابع لمنظمة العمل الدولية تشير إلى أنّه بعد ثلاثة أعوام من الأزمة، استأنف الاقتصاد العالمي نموه. ومع ذلك، فهي تحذر من «ظهور سحابات جديدة في أفق التوظيف».

تقول الدراسة إنّه، في حال استمرت السياسات الحالية، سيتأخر انتعاش فرص العمل إلى مستويات ما قبل الأزمة حتى ما بعد ٢٠١٥ لدى الأنظمة الاقتصادية المتطورة، بدلاً من العام ٢٠١٣ كما كان متوقعاً في العام الماضي. حسب الدراسة، هناك حاجة لما يزيد عن ثمانية ملايين وظيفة جديدة لاستعادة مستويات التوظيف التي سبقت الأزمة وذلك في البلدان النامية وحدها.

يقول تقرير منظمة العمل الدولية: «كلّما طالت فترة ركود سوق العمل، ازدادت الصعوبات التي تواجه الساعين إلى التوظف لكي يحصلوا على وظائف جديدة. وفي البلدان الخمسة والثلاثين التي تتوافر المعلومات عنها، مضى أكثر من عام ونصف العام على نحو ٤٠ بالمئة من الساعين إلى التوظف من دون أن يجدوا عملاً ما يعني أنّهم يواجهون مخاطر كبيرة بفقدان المعنويات والتقدير الذاتي والتعرض لمشاكل صحية نفسية».

تلقي الدراسة الضوء على ضرورة الامتثال للدعوات التي ألقاها المؤتمر المشترك الأخير لمنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي من حيث وضع خلق فرص العمل في صلب الانتعاش الاقتصادي، وجعل التوظيف الكامل غاية اقتصادية كبرية رئيسية إلى جانب المعدل المتدني من التضخم والسياسات المالية السليمة.

توفّر دراسة منظمة العمل الدولية ثلاثة مقاربات للخروج من هذه الأزمة. من شأن المقاربة الأولى أن تقوّي السياسات المركزة على الوظائف، ما يخفف من خطر البطالة على المدى البعيد. على هذه السياسات أن تتضمن إجراءات محددة لدعم المجموعات الضعيفة ودورات تدريب تخدم حاجات الانتعاش وحماية اجتماعية ذات توجه توظيفي. استخدمت إجراءات من هذا النوع في مناطق مختلفة من العالم من دون أن تكون مرتفعة الثمن بالنسبة للمال العام.

أما المقاربة الثانية فلها أن تشجع ارتباطاً أوثق بين الأجور وأرباح الإنتاجية. لمثل هذه الخطوة، وفق ما تعرضه الدراسة، أن تكون أكثر فعالية في دعم النمو في كافة البلدان ممّا هي عليه أسعار العملات.

بالنسبة للمقاربة الثالثة، تتطلب إصلاحاً مالياً يسمح بنقل المدخرات نحو استثمار أكثر إنتاجية وخلق فرص عمل أكثر استقرارا. ■

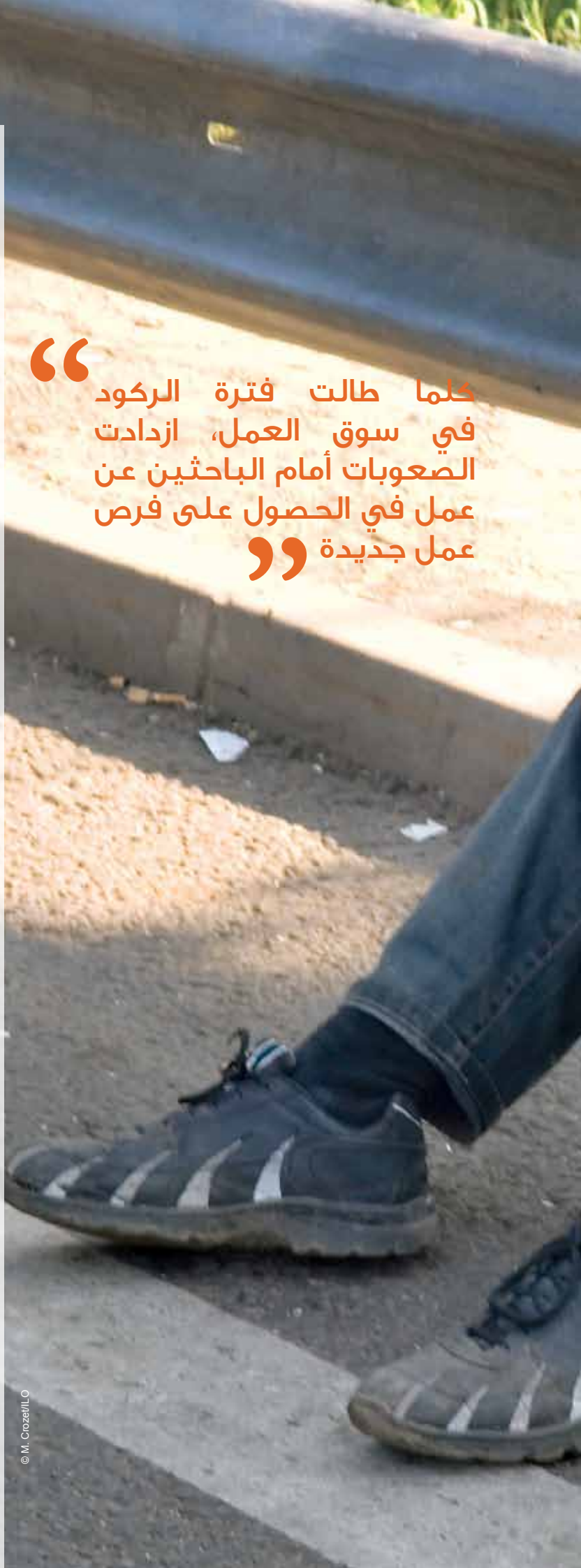

كلما طالت فترة الركود في سوق العمل، ازدادت الصعوبات أمام الباحثين عن عمل في الحصول على فرص عمل جديدة

اتجاهات الاستخدام العالمية

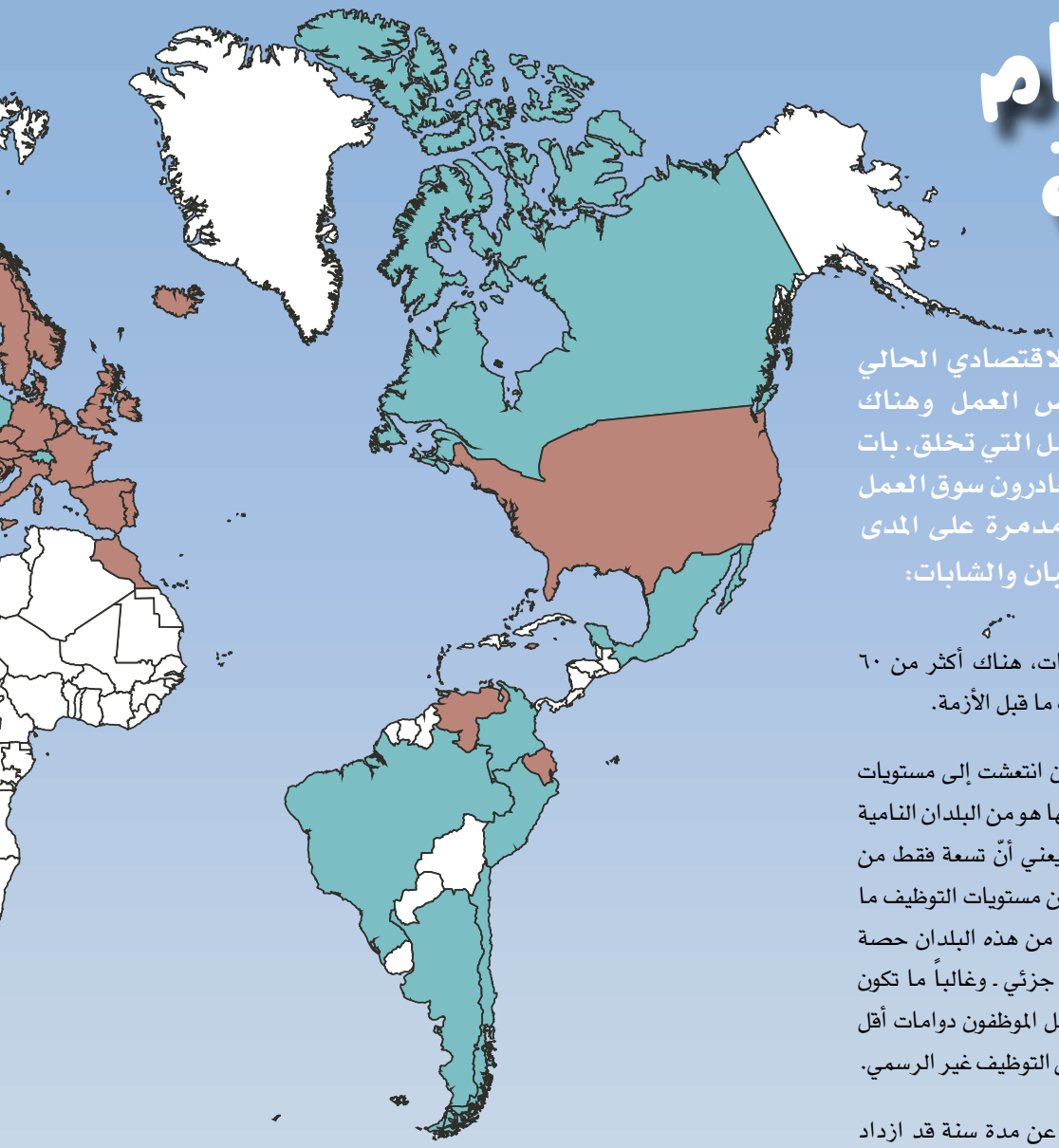

يظهر التقرير أنّ الانتعاش الاقتصادي الحالي لا يخلق ما يكفي من فرص العمل وهناك مخاوف على نوعية فرص العمل التي تخلق. بات العاملون يشعرون بالخيبة ويغادرون سوق العمل معاً، ما قد يؤدي إلى نتائج مدمرة على المدى البعيد، خصوصاً بالنسبة للشبان والشابات:

- من بين ٦٨ بلداً حيث تتوافر المعلومات، هناك أكثر من ٦٠ بالمئة ما زالت دون مستويات التوظيف ما قبل الأزمة.

- من بين مجموعة البلدان التي سبق أن انتعشت إلى مستويات التوظيف ما قبل الأزمة، ما يقارب ثلثيها هو من البلدان النامية أو تلك التي هي في طور النمو. هذا يعني أنّ تسعة فقط من البلدان المتطورة حققت معدلاً أعلى من مستويات التوظيف ما قبل الأزمة. إلى ذلك، هناك في عدد من هذه البلدان حصة غير متكافئة من نمو الوظائف بدوام جزئي. وغالباً ما تكون طوعية. في بعض البلدان النامية، يعمل الموظفون دوامات أقل مما يرغبون كما سعى العديد منهم إلى التوظيف غير الرسمي.

- إن عدد العاطلين عن العمل لما يزيد عن مدة سنة قد ازداد تقريباً في جميع البلدان التي تتوافر المعلومات عنها. وأحياناً

البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى

- ألبانيا
- الصين *
- الإكوادور *
- مصر
- إندونيسيا
- جمهورية مولودفا
- المغرب
- الفيليبين
- سريلانكا
- تايلاند
- أوكرانيا

البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى

- الأرجنتين *
- بيلاروسيا
- البرازيل *
- بلغاريا
- تشيلي
- كولومبيا
- جامايكا
- كازاخستان
- لاتفيا
- ليتوانيا
- مقدونيا، جمهورية يوغسلافيا السابقة
- ماليزيا
- موريشيوس
- المكسيك
- بيرو *
- بولونيا
- رومانيا
- روسيا الفيديرالية
- صربيا
- جنوب أفريقيا
- تركيا
- جمهورية فنزويلا البوليفارية

الدول حسب مستويات الاستخدام ما قبل الأزمة

إلى حد كبير. إلى ذلك، كلّما طالت مدة بقاء الساعين إلى وظيفة من دون عمل، ازداد خطر مغادرتهم سوق العمل بالكامل بشكل كبير وهو اتجاه سبق أن تحقق في عدد من الدول.

- على المدى المتوسط، يتوقع لنمو فرص العمل في الأنظمة الاقتصادية المتطورة أن يبقى ثابتاً خلال العام ٢٠١٠ حيث أنّه من غير المتوقع العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة قبل العام ٢٠١٥.

- بالنسبة للبلدان النامية وقيد النمو التي خضعت للدراسة، يتوقع تحقيق انتعاش على شكل V – حيث يعود معدل خلق فرص العمل بسرعة إلى مستويات ما قبل الأزمة في النصف الأول من العام ٢٠١٠. أما التحدي فهو امتصاص فائضات اليد العاملة من السنوات السابقة فضلاً عن القادمين الجدد.

- لقد تأثر الشبان والشابات بشكل غير متكافئ منذ أن بدأت الأزمة. أظهرت التجارب الماضية أنّ بطالة الشباب تحتاج إلى معدل ١١ عاماً قبل أن تعود إلى مستويات ما قبل الركود.

- يكمن تحدي السياسة ببناء وضمان انتعاش مستدام وشامل. يكون غنياً بالوظائف من حيث الكمية والنوعية. تظهر الدراسات أن البلدان التي استخدمت مقاربة شاملة لتشجيع التوظيف كانت أكثر من عرف نجاحاً. من المهم أيضاً تحديد الأولويات في السياسات التي تمنع الخروج من سوق العمل وتجنيب الحلول غير المنتجة كمثل الإصلاحات الضعيفة التصميم المخصصة لأسواق العمل والتي لها أن تزيد من ركود هذه الأسواق وتخلق اضطرابات اجتماعية مرتفعة الوتيرة (راجع الموضوع التالي). أضف إلى ذلك أنّ هناك حاجة لمجهود منسق يضمن طلباً إجمالياً مناسباً ونمواً متوازناً.

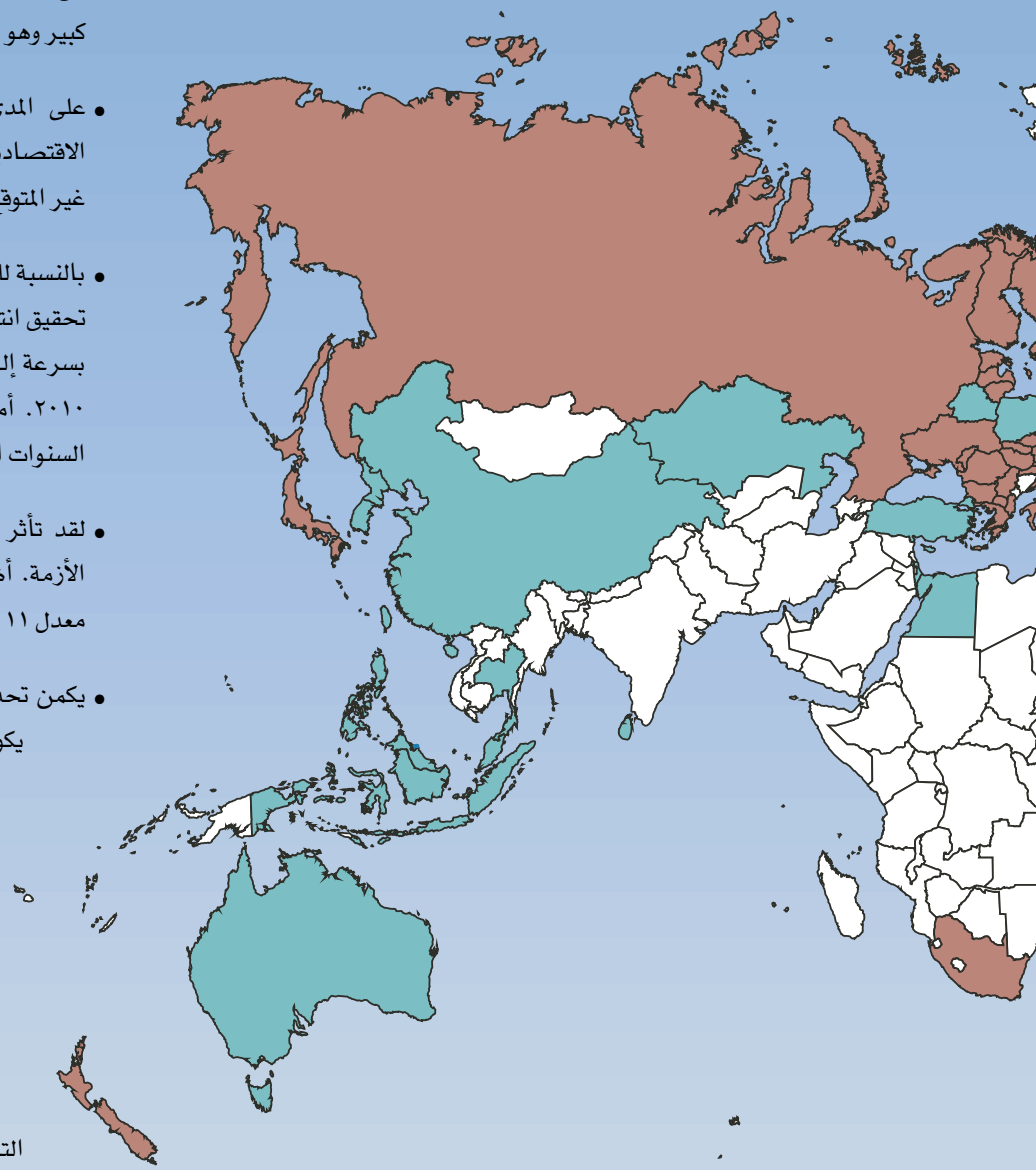

البلدان ذات الدخل المرتفع

- أستراليا
- النمسا
- بلجيكا
- كندا
- كرواتيا
- قبرص
- الجمهورية التشيكية
- الدانمارك
- إستونيا
- فنلندا
- فرنسا
- ألمانيا
- اليونان
- المجر
- آيسلندا
- إيرلندا
- إسرائيل
- إيطاليا
- اليابان
- الجمهورية الكورية
- اللكسمبورغ
- مالطا
- هولندا
- نيوزيلندا
- النروج
- البرتغال
- سنغفورة
- سلوفاكيا
- سلوفينيا
- إسبانيا
- السويد
- سويسرا
- ترينيداد وتوباغو
- المملكة المتحدة
- الولايات المتحدة

أعلى من مستويات ما قبل الأزمة

أدنى من مستويات ما قبل الأزمة

غير معروف

ملاحظات: الدراسة مبنية على أحدث المعلومات المتوافرة. البيانات تعدل موسمياً. *اختر بيانات مدنية.

المصدر: إن دراسة المعهد الدولي لدراسات العمل مبنية على قاعدة بيانات مؤشرات قصيرة المدى خاصة بمنظمة العمل الدولية.

© M. Crozet/ILO

خسارة الوظائف: تهديد للتماسك الاجتماعي

أورد تقرير عالم العمل للعام ٢٠١٠ حالات اضطراب اجتماعي متعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية في ٢٥ بلداً على الأقل، من بينها بلدان عديدة ذات اقتصادات متقدمة. تشكّل خسارة الوظائف المقترنة بتفاوت الدخل المتزايد تهديداً للتماسك الاجتماعي. تقرير غاري هامفريز، مراسل في الولايات المتحدة.

يعتبر الناطق باسم الاتحاد الأوروبي لاتحادات الخدمات العامة (EPSU) ويلام غودريان أنّ برامج التقشّف التي تم تطبيقها في العديد من دول الاتحاد الأوروبي إثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تُلحق الأذى بأفراد المجتمعات الأكثر ضعفاً. «تقوم الحكومات بتقليص النفقات والمساعدات الاجتماعية والخدمات العامة في وقت يحتاج فيه مواطنون أوروبيون كثيرون إلى المساعدة». ويقدّرً أنَّ حوالى ٨٠ مليون أوروبي مهدد بالرزوح تحت وطأة الفقر.

ليست العوائل المتدنية الدخل الشريحة الوحيدة التي تتأثر بإجراءات التقشّف المتخَذة، إلا أنّ الأدلة المتوّفرة تبيّن أنّها تتأثّر بهذه الإجراءات على نحو غير متكافئ. وفق رايموند توريس، مدير المعهد الدولي لدراسات العمل في مكتب العمل الدولي والمعد الرئيسي لتقرير عالم العمل للعام ٢٠١٠، «عدم تكافؤ الدخل يزداد سوءًا». فالوضع لا يطال فقط المتقدمين في السنّ والمفتقرين إلى المهارات بل هناك أدلة متزايدة تشير إلى أنّه يؤثر أيضاً على عدد هائل من الشباب. «في البلدان حيث تتوّفر البيانات، فاقت بطالة الشباب بطالة الراشدين بحوالى ٢,٥ مرّات».

© M. Crozet/ILO

رايموند توريس

يشارك عدد متزايد من الشباب، من طلاب المدارس والجامعات، في الاحتجاجات الجارية في فرنسا حيث يتظاهرون إلى جانب العمّال ضد إصلاح التقاعد المقترَح. لا تتفاجأ آن ـ ماري بيريه، أمين سرّ الاتحاد الفرنسي للعمّال والموظفين، من نزول الطلاب إلى الشارع إذ «لا تروق لهم الطريق التي نسلكها»، وتتحجج أنّ الجدل القائم بين الحكومة والعمّال في فرنسا يعود إلى تاريخ أبعد بكثير من إصلاح التقاعد. «يريد الشباب أن يعرفوا أي مستقبلٍ سيحظون به. وفي الوقت الحالي، لا يبدو هذا المستقبل باهراً.»

تصوّرات عدم المساواة تلحق الأذى بتماسك المجتمع

وفق محلل الأبحاث في منظمة العمل الدولية سمير خاتيوادا، تؤدي تصوّرات عدم المساواة إلى إلحاق الأذى بتماسك المجتمع أكثر من الانتكاس الاقتصادي بحد ذاته: «تبيِّن الأدلة النابعة من التجارب أنّ ارتفاع نسبة البطالة وعدم تكافؤ الدخل يلعبان دوراً رئيسياً في تأجج الاضطراب الاجتماعي.»

© M. Crozet/ILO

إحدى خصائص الأزمة الحالية هي التصوّر الواسع الانتشار أنّ الحكومات تحمي مصالح الأثرياء على حساب الفقراء. فيقول غودريان من الاتحاد الأوروبي لاتحادات الخدمات العامة، «لقد ربحت المصارف والمصرفيون المسؤولون عن هذه الأزمة المليارات»، ويتحجج أنّ عدم التكافؤ الاجتماعي يتزايد في معظم دول الاتحاد الأوروبي منذ التسعينات. «يفاجئني أنّ الغضب لم يتخطَ هذه الحدود».

أوضح تعبير عن الاستياء الاجتماعي حتى اليوم، وبالتالي الأسهل قياساً، هو النشاط الصناعي. يقول خاتيوادا أنّه تم توثيق هذا النوع من التعبير في ما يفوق ٢٥ بلداً منذ عام ٢٠٠٨، وكان الناس في أغلب الأحيان يحتجون ضد إجراءات التقشّف التي تفرضها الحكومات. لا تتوفر حتى الآن بيانات عالمية حول الإضرابات وتعليق أعمال الموظفين للعام ٢٠٠٩، غير أنّ الأدلة الأولية تبيِّن زيادة في الإضرابات وتعليق أعمال الموظفين في الاقتصادات الناشئة، بما فيها الصين والهند وبعض بلدان أميركا اللاتينية.

في الولايات المتحدة، نقطة انطلاق الأزمة كما يُزعم، تم تركيز الإحباط على دعم الحكومة لشركات التأمين والمصارف التي كانت تُعتبر أكبر من أن تسقط، وعلى غياب الدعم لمالكي المنازل المتخلّفين عن الدفع بشكل خاص و«للشارع الرئيسي» بشكل عام. وقد تبلوَّر هذا الإحباط في «حزب الشاي»، وهو تجمّع ضمّ المحافظين وغير المنضويين تحت راية حزبية ونظمّ في المدن الأميركية عدّة تظاهرات ضد الإجراءات التي اتخذتها الإدارة السابقة والتي تستمرّ الإدارة الحالية باعتمادها.

النسيج الاجتماعي في أوروبا يتعرّض للضغط

لكن يبدو أنّ النسيج الاجتماعي في أوروبا، ولا سيما في أوروبا الشرقية والجنوبية، هو الأكثر تعرّضاً للضغوطات حالياً. فيوضح خاتيوادا أنّ العديد من اقتصادات أوروبا الشرقية التي قد سجلّت نمواً سريعاً في أوائل العقد تلقت ضربة قوية بشكل خاص، ويضرب مثل لاتفيا التي شهدت هبوطاً في أسعار المنازل فضلاً عن إفلاس أحد أهم مصارفها.

بعض أبرز النتائج التي توَّصلت إليها دراسة منظمة العمل الدولية

- وردت حالات اضطراب اجتماعي متعلقة بالأزمة المالية في ٢٥ بلداً على الأقل، من بينها بلدان عديدة ذات اقتصادات متقدمة.
- في أكثر من ثلاثة أرباع البلدان الـ٨٢ التي تتوّفر عنها المعلومات، ساءت تصوّرات الناس في ما يتعلّق بنوعية حياتهم ومستوى معيشتهم في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع بيانات مشابهة تعود إلى عام ٢٠٠٦. فقد تم تسجيل انخفاض ملحوظ في الرضا عن العمل وتزايد في الشعور بعدم الإنصاف في ٤٦ بلداً من أصل ٨٣ بلداً.
- في ٣٦ بلداً من أصل ٧٢ بلداً، لم يعد الناس يثقون بحكوماتهم كما في السابق، أي قبل وقوع الأزمة.

وفق تقرير نشره صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر، شهدت الدولة انكماشاً اقتصادياً بنسبة تراكمية بلغت ٢٥٪ في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، الأكبر في العالم. واجهت حكومة لاتفيا احتمال سحب كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي دعمهما المالي فقلّصت موازنتها بنسبة ٦،٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في شهر حزيران/يونيو، ممّا صعّب الأمور على رئيس وزرائها فالديس دومبرفسكيس الذي واجه أكبر موجة احتجاجات شهدتها البلاد منذ أن استقلّت عن الاتحاد السوفياتي.

وتناضل اليونان أيضاً من أجل حياتها الاقتصادية، إذ بالكاد تمكنت من إيفاء ديونها السيادية في أيار/مايو بعد أن دعمها كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بقرض إنقاذ كان جزءًا من برنامج قروض بقيمة ١١٠ مليار يورو يمتد على ثلاث سنوات. واضطرت الحكومة بالمقابل أن تفرض إجراءات تقشّف بما فيها تخفيض الأجور في القطاعين العام والخاص وأيضاً الرواتب التقاعدية فضلاً عن إلغاء المكافآت السنوية للقطاعين العام والخاص التي تساوي أجر شهرين.

نظّم الموظفون المدنيون اليونانيون في أوائل تشرين الأول/أكتوبر إضرابات دامت ٢٤ ساعة ودعت إلى تغيير مجرى الأمور على الرغم من أنَّ الحكومة لم تعلن حتى الآن عن فصل أي موظف من موظفي القطاع العام الذين يشكّلون ثلث مجموع الموظفين في اليونان. وشهدت البلاد المزيد من الإضرابات في أواخر الشهر نفسه، لكن هذه المرّة على القطارات. تتوّقع مسودة موازنة الحكومة للعام ٢٠١١ ارتفاع البطالة من نسبة الـ ١١،٦٪ المسجلة هذا العام إلى نسبة ١٤،٥٪ في ٢٠١١ وصولاً إلى ١٥٪ في السنة التالية.

لا ندري حتى الآن مدى تأثير كل هذه الأحداث على التماسك الاجتماعي في اليونان لكن إذا اهتدى المحللون بحالة لاتفيا سيترددون في وصف حالة اليونان، إذ على الرغم من إجراءات التقشّف الصارمة التي اتخذتها لاتفيا، فقد أُعيد انتخاب رئيس وزرائها فالديس دومبروفسكيس في تشرين الأول/أكتوبر ولولاية أطول.

نتائج اجتماعية يصعب تنبؤها

يعتقد خاتيوادا من منظمة العمل الدولية أنّ ما حدث في لاتفيا يشير إلى مدى صعوبة تنبؤ النتائج الاجتماعية في المناخ الاقتصادي الحالي: «تواجه المجتمعات عدّة تحديات لم يسبق لها مثيل وبالتالي يصعب تنبؤ ما الذي سيحدث في السنوات المقبلة». بنظره، أي حل طويل المدى عليه تخطي إدارة «الانتعاش والكساد» المتطرفة، إذ لا يمكن إسناد أي تحليل للحالة التي نعيشها إلى آخر إحصاءات الإضرابات وتعليق أعمال الموظفين فقط: «إنَّ تأثيرات البطالة، ولا سيما البطالة الطويلة المدى، على التماسك الاجتماعي على المدى الطويل لهي ضمنية ويصعب تحديدها من نواحٍ عديدة».

يشاطره الرأي توريس الذي يشير إلى الدروس القيّمة الممكن استخلاصها من التاريخ: «في حالات الكساد التي شهدناها في السابق، ما يقارب ٤٠٪ من العاطلين عن العمل كفّوا عن المشاركة في سوق العمل». وهناك خطر حقيقي من أن يفقد العاطلون عن العمل الأمل ويغادروا سوق العمل كلياً، الأمر الذي من شأنه إضعاف التماسك الاجتماعي.

التماسك الاجتماعي: الصورة العالمية

قد تكون الأمثلة المُعطاة عن البلدان واضحة، لكن ما مدى دلالتها على الاتجاهات العالمية الأوسع نطاقاً؟ وما هي هذه الاتجاهات أصلاً؟ حاولت وحدة المعلومات في مجلة ذا إيكونوميست الإجابة عن هذا السؤال في عام ٢٠٠٩ فأجرت تقييماً عالمياً للمخاطر، مصنّفة البلدان بين صفر و٤. يرمز التصنيف «صفر» إلى البلدان الأقل احتمالاً للمرور في اضطرابات اجتماعية بينما يرمز التصنيف «٤» إلى البلدان الأكثر احتمالاً لذلك، مع الأخذ في الاعتبار التطوّرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إثر الأزمة المالية والاقتصادية التي وقعت في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. استنتج التقرير أنَّ معظم العالم بقي معرَّضاً لخطر اضطرابات اجتماعية «متوسط» إلى «مرتفع للغاية» في ذلك الوقت، وصنّف ٦٢ بلداً من أصل البلدان الـ١٧٩ التي غطّاها كمعرّضة لخطر اضطرابات اجتماعية «مرتفع» أو «مرتفع للغاية» فيما صنّف ٦٤ بلداً كمعرّضة لخطر اضطرابات اجتماعية «متوسط».

كانت البلدان التي عبّر سكانها عن أدنى مستوى رضا عن عملهم وعن قلة ثقتهم بالحكومة أكثر عرضة لاضطرابات اجتماعية، وكذلك البلدان ذات تفاوت مرتفع في دخل سكانها. لا تتوفر حتى الآن بيانات حول عدم تكافؤ الدخل للعام ٢٠٠٩، لكن التجارب السابقة تبيِّن أنّ عدم تكافؤ الدخل يميل نحو الارتفاع خلال الأزمات، ويعود ذلك أساساً إلى هبوط مدخول الناس الذين يقعون في أسفل مقياس توزيع الدخل. وحدها سياسات سوق عمل واجتماعية فعّالة قادرة على تقليص التفاوت في الدخل وعلى منع المناخ الاجتماعي من أن يزداد سوءًا إذ أنّها تزوّد شبكة أمان للعوائل المتدنية الدخل.

طريق وعرة أمام تعافي الأسواق المالية

إصلاح القطاع المالي

يعالج أحدث تقارير عالم العمل لمنظمة العمل الدولية مسألة إصلاح القطاع المالي ومدى انتفاع جميع عناصر الاقتصاد الفعلي، الشركات والعمّال وعائلاتهم، من هذا الإصلاح. تم تقديم دعم مالي هائل إلى المؤسسات المالية إثر الأزمة، لكن من الضروري تحقيق التدفق النقدي المطلوب لدعم عملية التعافي. وهناك مشاكل أكبر تلوح. تقرير غاري هامفريز.

بالنسبة لجيغار كاكاد، خبير اقتصادي أعلى في الهيئة التمثيلية لقطاع التصنيع في المملكة المتحدة، كانت مراقبة عملية استئناف التسليف البطيئة بعد الأزمة محبطة للغاية: "على الرغم من الحديث عن زيادة التسليفات المصرفية إلا اننّا لم نلتمس تغيّرا ملحوظا في مدد أو كميات القروض التي يتم منحها منذ عام ٢٠٠٨". تراقب الهيئة شروط التسليف إلى شركات التصنيع على أساس ربعي منذ الربع الرابع من عام ٢٠٠٧ لكن المسح الأخير لم يظهر أي تغيير ملحوظ في بيئة التسليف إلى المصنّعين.

© EUROPA PARK

هذه حالة العديد من البلدان المتطوّرة. يقول إيكهارد إرنست، خبير اقتصادي أعلى في منظمة العمل الدولية، «أخذ التسليف يتقلّص في الاقتصادات المتقدمة منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ وصاعداً. ولم يتم عكس هذا الاتجاه حتى الآن ولو أنّه بدأ يتباطأ منذ بداية العام.» شرح إرنست أنّ الاقتصادات الناشئة لم تتأثر بالدرجة نفسها، ويعود ذلك جزئياً إلى أنّ مصارفها أقل ارتباطاً بالمصارف الأميركية المعرَّضة إلى سوق القروض المخاطرة التي اعتبرها الكثيرون في عين العاصفة التي هبّت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

نظراً إلى أهمية نشاط القطاعين العام والخاص في تعافي الاقتصاد العالمي، يُعتبر تجميد التسليف مشكلة خطيرة. برأي ستيفان ألامبريتيس، كبير المتحدثين باسم اتحاد الشركات الصغيرة في المملكة المتحدة وهي أكبر مجموعة ضغط عبر الحملات لتعزيز وحماية مصالح أصحاب الأعمال الحرّة ومالكي الشركات الصغيرة في المملكة المتحدة، «يؤدي التسليف المصرفي دوراً أساسياً في عملية التعافي الاقتصادي. فإذا عجزت الشركات عن الحصول على التسليفات ستؤجِّل استثماراتها وبالتالي ستؤجِّل التوظيف».

لا يقع اللوم على المصارف وحدها

لكن لا يجب إلقاء اللوم على المصارف وحدها. فيعتبر ستيفان كيتشيتي، المستشار الاقتصادي ورئيس القسم المالي والاقتصادي في بنك التسويات الدولية (BIS)، أنّ «الاعتمادات الجارية تستند إلى الطلب فضلاً عن العرض» ويشير إلى ميل المستهلكين والشركات إلى التركيز على تسديد الديون بدلاً من تكديس المزيد منها بعد الأزمة.

يشاطره الرأي الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي براكاش كانّان الذي نشر مؤخراً دراسة تناولت ٨٣ حالة ركود في ٢١ بلداً منذ عام ١٩٧٠ واستنتجت أنّ الركود الذي يلي الأزمات الاقتصادية يتميّز بالنمو الائتماني البطيء بعكس الركود «الطبيعي» حيث يميل الطلب إلى النهوض بسرعة أكبر.

تحاول المصارف هي أيضاً تنظيم مواردها المالية، فيما تكافح لإصلاح ميزانياتها المتضررة نتيجة للأزمة أو تُرغَم على ذلك من قبل المنظِّمين. من بين أبرز هؤلاء المنظِّمين نذكر قانون دود ـ فرانك الذي سنّه الكونغرس الأميركي في تموز/يوليو لتشديد المراقبة على القطاع المالي. كذلك وضعت سويسرا مؤخراً قواعد جديدة، حيث اتفقت لجنة بازيل للرقابة المصرفية الدولية في أيلول/سبتمبر على متطلبات جديدة خاصة بالسيولة وبرؤوس الأموال عُرفت ببازيل ٣، وفرضت بموجبها على المصارف في العالم امتلاك أسهم عادية تساوي ما نسبته ٧٪ على الأقل من أصولها المرجَّحة للمخاطر مقارنة بنسبة ٢٪ فقط حالياً. حتى الآن، واجهت بازيل ٣ ردّات فعل مختلطة وانتقادات من شخصيات بارزة منها حاكم بنك انجلترا مارفين كينغ الذي تحجج أنّها لا تحلّ مشكلة مخاطر النظام المتعلقة بمشاكل أخرى كغياب الشفافية في الأسواق ما بين

© M. Crozet/ILO

المصارف أو الضمانات الحكومية الضمنية المقدمة إلى المصارف التي تُعتبر أكبر من أن تسقط. من ناحية أخرى، عبّر المصرفيون عن قلقهم بشأن حدّ بازيل ٣ من التسليف، وهو موقف يؤيّده معهد المالية الدولية (الذي يمثّل أكبر المصارف التجارية ومصارف الاستثمار في العالم) الذي أعلن مؤخراً أنّ هذه القواعد كفيلة بتقليص النمو الاقتصادي بنسبة ٠،٥٪ سنوياً في أميركا، وبنسبة ٠،٩٪ في منطقة اليورو، وبنسبة ٠،٤٪ في اليابان في السنوات الخمس المقبلة.

بعض المحاولات لإصلاح الأخطاء التي تشوب النظام

باستثناء قانون دود ـ فرانك وبازيل ٣، قليلة هي المحاولات الهادفة إلى إصلاح الأخطاء التي تشوب النظام والتي تم كشفها في عام ٢٠٠٨. فاجتماع الدول العشرين مثلاً الذي عُقد في تورونتو خلال شهر حزيران/يونيو عجز عن وضع أنظمة أصرم، ولوحظت مقاومة ناشطة لفرض ضرائب مصرفية ترغم القطاع على تحمّل تكاليف ترتيب الفوضى التي خلفتها الأزمة. وكذلك الأمر مع المفوضية الأوروبية التي تمكنت فقط من صياغة اقتراحات حول فرض ضريبة على النشاط المصرفي تموّل عملية جمع أموال مثبِتة وتعزز الإشراف على أنشطة السوق المالية.

أما صندوق النقد الدولي فقد اكتفى بالدعوة إلى تطوير أنظمة أصرم، إلا أنّ مقاومة الإصلاح لا تزال قوية. ينوّه إيكهارد إرنست من منظمة العمل الدولية أنّه "حتى في أوروبا حيث هناك ميل أكبر إلى فرض الأنظمة، تم تقييد الإصلاح إلى مسائل جانبية كالتشريعات التي تحد من دفع المكافآت أو التي تفرض ضريبة عليها. أما بالنسبة للمسائل الأهم كحظر بعض الأدوات المالية، فلا يزال التنسيق غائباً على المستوى الأوروبي حتى الآن».

يرى إرنست مشكلة كبرى في غياب أي ردّ منسَّق على هشاشة النظام المصرفي العالمي الواضحة. «من الضروري إصلاح التنظيمات على المستويين المحلي والدولي لمنع مشاركة المصرفيين في تحكيم تنظيمي، أي اختيار الأنظمة ذات القوانين الأقل صرامة.» فترابط الأسواق بحد ذاته يفرض إطاراً تنظيمياً عالمياً.

ويتابع إرنست، «كانت صدمة نشأت في قطاع فرعي من قطاع الإسكان كافية لتزحزح النظام المالي العالمي بأكمله. وهذا الواقع يجب أن يكون بمثابة إنذار للمصرفيين والجهات المسؤولة عن تنظيمهم». وتحجج أنّه في غياب مجهود دولي منسَّق لمعالجة الخطر الذي يلوح بالنظام، بما في ذلك عدم شفافية عمليات الأسواق والتحفيز على المخاطرة الزائدة من قبل الفاعلين الماليين، سنظلّ نواجه نفس أنواع الأزمات.

مشكلة الخطر الأخلاقي الكبرى

كما وبرزت مشكلة كبيرة ألا وهي الخطر الأخلاقي الناتج من إنقاذ المصارف دون تطبيق إصلاح جذري، إذ يعني دعم الحكومات الضمني للمصارف أنّ هذه الأخيرة ستستمرّ في المخاطرة.

يرى إرنست أنّ «الاقتراحات التي يتم تقديمها حالياً لا تشكّل حلاً معجزة». قد يؤدي فرض ضريبة على الأنشطة المالية إلى التنفيس عن السوق فيما تُستخدم الإيرادات الناتجة من هذه الضريبة كحاجز في وجه الأزمات المالية المستقبلية، إلا أنّ هذه الإجراءات بعيدة عن معالجة المشاكل الأعمق.

وهذه المشاكل عميقة جداً، تتعلّق بهدف المصارف بحد ذاته ومكانها في الاقتصاد العالمي. برأي رايموند توريس، «يجب أن نتساءل ما هدف المصارف. فنحن نقول أنّ أرباح اليوم ستصبح استثمارات الغد ووظائف اليوم ما بعد الغد لكن في الواقع، تبقى حصة كبيرة من الأرباح التي يحققها القطاع المصرفي ضمن النظام، وهذه الأرباح لا تنفك تتزايد.» بالفعل، فقد بلغت حصة القطاع المالي ما نسبته ٤٢٪ من مجموع أرباح الشركات قبل الأزمة بالمقارنة مع نسبة ٢٥٪ تقريباً في أوائل الثمانينات.

أكدّ خطاب ألقاه مارفين كينغ إلى حضور من الخبراء الماليين خلال اجتماع عقدته ذا إيكونوميست في نيو يورك أنّ المصرفيين أنفسهم يدركون ضرورة فحص ضمائرهم. فقال حاكم بنك انجلترا أنّ من بين كل سبل تنظيم الأعمال المصرفية، «أسوأها هو الذي نعتمده اليوم.» ومضى قائلاً أنّه مهما قرر المجتمع إصلاح هذا الأمر، يجب أن تستند الإجراءات التي يتخذها إلى المبدأ القائل بأنّ الملوِّث هو الذي يدفع، أنّ المستفيد من المخاطرة يجب أيضاً تحمّل العواقب.

© M. Crozet/ILO

بطالة الشباب في أعلى مِستوياتها عالمياً

«بلغت بطالة الشباب عالمياً أعلى مستوياتها المسجّلة على الإطلاق، ويُتوَّقع أن تستمر في الارتفاع في ٢٠١٠»، وفق تقرير جديد نشرته منظمة العمل الدولية بالتزامن مع إطلاق الأمم المتحدة السنة الدولية للشباب في ١٢ آب/أغسطس.

وفق تقرير اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب للعام ٢٠١٠ الذي أعدّته منظمة العمل الدولية، ٨١ مليون شاب وشابة من أصل حوالى ٦٢٠ مليون شاب وشابة ناشطين اقتصادياً وبالغين من العمر ما بين ١٥ و٢٤ عاماً كانوا عاطلين عن العمل

في نهاية العام ٢٠٠٩، وهذا أكبر عدد بطالة مسجّل على الإطلاق، يفوق العدد المسجّل في عام ٢٠٠٧ بـ ٧،٨ مليون. فقد ارتفعت بطالة الشباب من نسبة ١١،٩ في المئة في عام ٢٠٠٧ إلى نسبة ١٣،٠ في المئة في عام ٢٠٠٩. يضيف التقرير أنَّ هذه الاتجاهات سيكون لها «عواقب وخيمة على الشباب فيما تنضمّ مجموعات جديدة إلى صفوف العاطلين عن العمل»، ويحذّر من «أن تخلف الأزمة» جيلاً ضائعاً» من شباب كفّوا عن المشاركة في سوق العمل بعد أن فقدوا الأمل بالقدرة على العمل من أجل عيش كريم.»

تتوّقع منظمة العمل الدولية أن يبلغ معدّل بطالة الشباب عالمياً نسبة ١٣،١٪ في ٢٠١٠، ومن ثم أن ينخفض باعتدال إلى نسبة ١٢،٧٪ في عام ٢٠١١. ويشير التقرير إلى أنّ بطالة الشباب أثبتت أنّها أكثر تأثّراً بالأزمة من بطالة الراشدين وأنّ سوق عمل الشباب والشابات ستستغرق وقتاً أطول من سوق عمل الراشدين للتعافي.

كذلك يشير التقرير إلى أنَّ في الاقتصادات المتطوّرة وبعض الاقتصادات الناشئة، يظهر تأثير الأزمة على الشباب لا سيما من خلال البطالة المتزايدة والأخطار الاجتماعية المتعلقة بالإحباط والخمول المطوَّل.

أما في الاقتصادات النامية حيث يعيش ٩٠٪ من الشباب، فالشباب أكثر عرضة لسوء استغلال المهارات والفقر، ويظهر تأثير الأزمة في البلدان المتدنية الدخل من خلال ساعات العمل والأجور المخفَّضة للقليلين الذين تمكنوا من المحافظة على وظائف مدفوعة ومن خلال تزايد هشاشة التوظيف في اقتصاد غير رسمي «لا ينفك يكتظ».

يقدّر التقرير أنّ ١٥٢ مليون شاب وشابة، أي ما نسبته ٢٨٪ من مجموع العمّال الشباب في العالم، كانوا يعملون في عام ٢٠٠٨ ولكنهم ظلّوا رازحين تحت وطأة الفقر المدقع في عوائل تعيش على أقل من ١،٢٥$ للشخص الواحد في اليوم الواحد.

يقول مدير عام منظمة العمل الدولية خوان سومافيا، «تتخلل الأزمة حياة الفقراء اليومية في البلدان النامية، فتهدد تأثيراتها بزيادة النواقص الموجودة أصلاً في العمل اللائق عند الشباب. أما النتيجة فهي تزايد عدد العاملين الفقراء الشباب واستمرار حلقة العاملين الفقراء لجيل آخر على الأقل».

يرى التقرير الأزمة كفرصة لإعادة تقييم الاستراتيجيات من أجل تخطي العوائق الخطيرة التي يواجهها الشباب عند دخولهم إلى سوق العمل. من المهم التركيز على «استراتيجيات شاملة ومتكاملة تمزج بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات توظيف تستهدف الشباب». ■

الوظائف الخضراء في قطاع البناء

تغيّرات بسيطة ـ تأثيرات كبيرة

كان قطاع الإنشاء أول قطاعات الاقتصاد التي عالجتها مبادرة الوظائف الخضراء لمنظمة العمل الدولية. فهذا القطاع مسؤول عمّا نسبته ٢٥ إلى ٤٠ في المئة من استخدام الطاقة العالمية، وعمّا نسبته ٣٠ إلى ٤٠٪ من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. أندرو بيبي، صحافي في لندن، يراسلنا من خايليتشا، وهي أكبر مستوطنة غير رسمية في كايب تاون، حيث استهدفت مبادرة كوياسا ألفين منزل لتطبّق إجراءات أساسية متعلقة بتوفير الطاقة من ناحية ولتزيد فرص التوظيف من ناحية أخرى.

تم تصميم المشروع، وهو أول مبادرة افريقية مسجّلة تحت آلية التنمية النظيفة التي ينصّ عليها بروتوكول كيوتو، لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوّث الجوي المحلي بشكل ملحوظ. من بين الأعمال التي تم تنفيذها تركيب سقوف معزولة ومسخّنات مياه بالطاقة الشمسية (لاستبدال مسخّنات المياه الكهربائية المكلفة) وإنارة موّفرة للطاقة. بالنسبة للمقيمين، التوفير فوري إذ انخفضت تكاليف الكهرباء بنسبة ٤٠٪.

كذلك زادت مبادرة كوياسا فرص التوظيف وساعدت على تماسك المجتمع إذ تمّ إنشاء ٧٦ وظيفة مباشرة، ولاسيما في مجال تركيب مسخّنات المياه بالطاقة الشمسية والسقوف. أما من ناحية غير مباشرة، فتأمل شركات جنوب افريقيا المصنِّعة للتكنولوجيا أن يؤدي نجاح كوياسا إلى زيادة سريعة في الطلب على منتجاتها فضلاً عن خلق فرص توظيف. وقد أثرّت هذه المبادرة على المجتمع نفسه وفق مدير الموقع زوكوندامان الذي قال في مقابلة مع أخبار واست كايب: «لقد وحدَّت المبادرة المجتمع وهذا شيء لا تراه دائماً في المناطق».

© E. Debebe/UN

© IRIN

يظهر مشروع كوياسا المتواضع الإمكانيات الكبيرة من إنشاء «وظائف خضراء» في قطاع الإنشاء، موضوع تناوله بالتفاصيل تقرير نشرته منظمة العمل الدولية مؤخراً.[٢] وهذا التركيز على قطاع الإنشاء جزء من مبادرة الوظائف الخضراء الأوسع نطاقاً (النظر إلى عالم العمل، العدد ٦٩) وهي شراكة فريدة من نوعها بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تم إطلاقها في عام ٢٠٠٨ بمشاركة منظمة الموظفين الدولية واتحاد التجارة.

تنوّه إليزابيث تينوكو، مديرة قسم الأنشطة القطاعية في منظمة العمل الدولية، أنّ قطاع الإنشاء يساهم بشكل أساسي في الاحترار العالمي: «يشكّل قطاع الإنشاء قطاع الاقتصاد الرئيسي من حيث التأثير على تغيّر المناخ، وبالتالي من حيث إمكانية التحسين. فكل من المباني الجديدة وتجديد المباني الموجودة يسمح بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك الطاقة ويحثّ على تطوير مهارات مهنية جديدة تزيد فرص التوظيف».

إنّها رسالة تستحق استقطاب جمهور واسع نظراً لأهمية قطاع الإنشاء عالمياً. فالعمّال الذين يحسّنون المنازل في كويوسا هم من بين ١١١ مليون شخص في العالم يكسبون رزقهم من العمل في قطاع الإنشاء. يقدّم القطاع فرص توظيف لنسبة ٧ في المئة من اليد العاملة الرسمية في العالم، ويساهم بنسبة ٥ إلى ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. أما الرقم الفعلي، الذي يتضمَّن الاقتصاد غير الرسمي، فهو أعلى بكثير إلا أنّه يصعب تقديره.

ثلاثة أرباع هؤلاء العمّال موجودون في بلدان متطورة وكما يوّضح تقرير منظمة العمل الدولية الجديد، تُسنح في هذه البلدان فرص عملية لمعالجة المشاكل البيئية وخلق وظائف خضراء جديدة.

من الضروري أن تُنشأ المباني الجديدة وفق معايير بيئية عالية المستوى، إلا أنّ تزويد وتجديد المباني الموجودة على نحو ملائم لهو أهم بكثير إذ سبق وتم إنشاء معظم مخزون مباني العالم على المدى المتوسط. يكمن التحدي في العمل على ما نملكه من أجل تحسينه.

يشرح إدموندو ويرنا، المسؤول الخاص عن الوظائف الخضراء وقطاع الإنشاء في منظمة العمل الدولية، أنّ الأبحاث تبيّن مساهمة قطاع الإنشاء في نسبة ٢٥ إلى ٤٠ في المئة من استخدام الطاقة العالمية ونسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المئة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. وتساهم المباني بالإجمال بنسبة ٣٣٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويتابع قائلاً أنّ «تأثيرات قطاع الإنشاء على البيئة موّثقة بشكل جيد وهي مرتبطة بخيار مواقع البناء، وبعملية الإنشاء، وبخيار مواد وتجهيزات البناء فضلاً عن منتجات الصناعة (مثلاً أنواع البناء). بالتالي سيؤدي قطاع الإنشاء دوراً هاماً في التخفيف من آثار تغيّر المناخ».

يعرض تقرير منظمة العمل الدولية المعنون إنشاء وظائف خضراء من خلال التجديد المستدام في البلدان النامية حالات دراسات في البرازيل وجنوب افريقيا فضلاً عن استعراض ممارسات جيدة تتطبّقها هولندا. ويشير إلى أنّ ٢,٣ مليون عامل يعملون في مجال الطاقة المتجددة كالفلطية الضوئية والحرارة الشمسية، مقترحاً توّفر فرص مهمة لزيادة الوظائف الخضراء في مجال التجديد المستدام في البلدان النامية.

شعار لاقتصاد أكثر استدامة

يكرر إدموندو ويرنا الرسالة التي ينقلها التقرير: «لقد أصبحت الوظائف الخضراء شعاراً لاقتصاد ومجتمع أكثر إنصافاً وشمولاً وأكثر استدامة، يحافظان على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية». وتكمن أهمية الوظائف الخضراء الجديدة في قطاع الإنشاء بشكل خاص إذ يوّظف هذا القطاع عمّالاً متدنيي المهارات ويميل إلى استقطاب العمّال الجدد في سوق العمل.

٢) يمكن تنزيله من الموقع الإلكتروني http://www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/papers/construction/wp275.pdf

«تبيّن الأدلة أنّ الوظائف الخضراء لا تعني بالضرورة عملاً لائقاً. فالعديد من هذه الوظائف قذرة وخطرة وصعبة. غالباً ما يكون العمل في قطاع الإنشاء وغيرها من الصناعات كإعادة التدوير وإدارة النفايات غير ثابت ومتدني الدخل. كل هذه الظروف يجب أن تتغيّر إذا ما ستصبح الوظائف الخضراء جسر عبور إلى مستقبل مستدام بكل ما للكلمة من معنى».

تظهر بيانات متوفرة في عدد من البلدان الصناعية أنّ عمّال الإنشاء معرّضين للموت ثلاث إلى أربع مرّات أكثر من أي عمّال آخرين نتيجة لحوادث العمل مع زيادة هذه النسبة في البلدان النامية. لسوء الحظ، سبق وجمعت المنظمة غير الحكومية هازاردز أي «أخطار» (hazards.com) المتخذة قاعدة لها في المملكة المتحدة أمثلة عن الحوادث وممارسات السلامة والصحة السيئة المنتشرة في مجالات صناعة توفير الطاقة وإعادة التدوير. عارضت هازاردز استخدام مواد سامّة في بعض التقنيّات كالفلطية الضوئية الشمسية. يقول روري أونيل من هازاردز أنّ «الوظائف الخضراء ليست بالضرورة وظائف خالية من الأخطار. فالعديد منها يعود إلى سنوات بعيدة حين كان يُسمى الخدمة الخضراء. تحوّلت صناعة النفايات إلى صناعة إعادة التدوير، لكنها بقيت مميتة أكثر من الصناعة ككل».

لكن الوظائف الخضراء ليست بالضرورة وظائف لائقة

بالنسبة لإيدموندو ويرنا، تبرز مسائل كهذه أهمية ربط مبادرة الوظائف الخضراء بجدول أعمال منظمة العمل الدولية حول العمل اللائق: «لا يعني كون الوظائف خضراء أنّها أفضل للعمّال». فيقول أن التقنيات الجديدة ستؤدي على الأرجح إلى تغيّرات في عملية العمالة يجب أخذها في الاعتبار، معبّراً عن قلقه بشأن مشاكل اليد العاملة في قطاع الإنشاء، بما فيها استخدام يد عاملة غير رسمية وظروف عمل سيئة وحوار اجتماعي ضعيف، التي قد تنتقل إلى الوظائف الخضراء الجديدة في القطاع.

غير أنّه يجب انتهاز الفرص المتاحة: «يسنح إنشاء وظائف خضراء الفرصة بتدريب مجموعات مستهدفة كالنساء اللواتي لم يحظين إلا بفرص توظيف محدودة في قطاع الإنشاء، وكذلك الشباب الذين سيزوّدهم التدريب على الوظائف الخضراء بمهارات متخصصة تؤهلهم للدخول إلى السوق. هذا بالإضافة إلى تدريب المهاجرين الكفيل بتمكينهم من مفاوضة ظروف عمل أفضل.»

هدم واستعادة المواد

هناك داعٍ للتفاؤل. فقد أظهر أصحاب أعمال وحكومات كثيرون حماساً لفكرة قطاع الإنشاء الأخضر، وأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة المباني المستدامة والمناخ، وهي عبارة عن شراكة قيّمة مع أصحاب المصالح في قطاع البناء من ضمنهم شركات إنشاء كسكانسا ولافارج، وجمعيات مهنية كالاتحاد الدولي للمهندسين المستشارين، ومستثمرين عقاريين، ومدراء بناء.

> «تظهر الأدلة أنّ الوظائف الخضراء لا تشكّل بالضرورة عملاً لائقاً»

وتُسنح أيضاً فرص عديدة للتعاون بين مختلف قطاعات البيئة المبنية، بما فيها الإنشاء والبنية التحتية وإدارة المرافق والنفايات وإعادة التدوير. يوضح ويرنا: «هناك رابط على مستوى اليد العاملة في قطاعات البيئة المبنية وهناك منافع من التعامل معها بطريقة متكاملة. ليست الوظائف الخضراء الهدف بحد ذاتها بل هي أساس لمدن ومجتمعات مستدامة».

وتشدد إليزابيث تينوكو أيضاً على الفرص المتوفرة لتطوير جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية: «تربط الوظائف الخضراء اللائقة الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية (الحد من الفقر) بالهدف السابع منها (حماية البيئة) على نحو فعّال إذ تجعلهما متعاونين».

© M. Crozet/ILO

مدرّسون ومدرّبون للمستقبل

وفق تقديرات منظمة العمل الدولية، ارتفعت نسبة البطالة منذ العام ٢٠٠٧ بما يزيد عن ٣٠ مليون من حول العالم. وكما ينص الميثاق العالمي لفرص العمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية في العام ٢٠٠٩، سيكون أحد أهمّ حلول السياسة الخاصة بإنهاء أزمات فرص العمل من حول العالم تزويد اليد العاملة بالمهارات اللازمة للتوظيف. اقترح المندوبون الممثّلون للعمال وأصحاب العمل ووزارات العمل والتربية في ٤٣ دولة، خلال اجتماعهم في جنيف في ٢٩ ـ ٣٠ أيلول/سبتمبر، سياسات وإجراءات يجب تطبيقها فوراً لتقوية أنظمة التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين من حول العالم.

دقّق منتدى الحوار العالمي عن أنظمة التعليم والتدريب المهنيين كيف يمكن لأنظمة التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين معالجة تحديات الاستخدام ومكان العمل من خلال تنمية مهارات متوازنة تتجاوب أكثر مع حاجات مكان العمل الحقيقية.

بات من الواضح أنّ هناك حاجة لتعاون وثيق بين أصحاب العمل والنقابات والمدارس وغيرهم من المساهمين في التعليم والتدريب التقني والمهني من أجل تحقيق النتائج وتقييمها. أمام هذه التحديات، برزت استراتيجيات لتطوير مهارات معينة خاصة بالقطاعات الاقتصادية وأخرى من إعداد مجموعات دول مثل مجموعة العشرين.

ألقى الاجتماع بشكل خاص نظرة على شروط التدريب والمكافآت والتعليم والعمل الخاصة بمحترفي التعليم والتدريب التقنيّين والمهنيّين. تجد أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني نفسها أمام قصور عالمي من حيث المدرّسين والمدرّبين ومنافسة قوية من المؤسسات الخاصة التي تعنى بالمهنيين المحترفين ومجموعة صفات جديدة للمدرّسين من حيث المهارات والتدريب ورواتب متدنية خصوصاً في البلدان النامية فضلاً عن افتقار للبنية التحتية والتجهيزات المتطورة.

© V. Cutty/ILO

يقول مايكل أكسمان، اختصاصي التدريب في منظمة العمل الدولية: «علينا أن ننظر إلى هذه التحديات في إطار صعوبات التمويل المتزايدة الناتجة عن الجمود الاقتصادي والقيود الحكومية القاسية المالية والمتعلقة بالميزانية.»

أكثر من ذلك أن أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني من حول العالم تعاني من ضغوط لمعالجة مجموعة كبيرة من التحديات الأخرى الخاصة بالتوظيف ومكان العمل بطريقة مبتكرة وموجهة نحو التوظيف، تتضمن الوسائل التكنولوجية المتغيرة ودورات المنتجات الأقصر وأشكال جديدة من تنظيم العمل والتنمية المستدامة «والوظائف الخضراء.» بات استعمال سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني بأكثر الطرق فعالية دعماً للتربية المعززة ومستويات مهارات العمال على درجة عالية من الأهمية لدى وضع استراتيجيات اقتصادية وتوظيفية وللاندماج الاجتماعي من حول العالم.

تلبية طلبات جديدة باستخدام أعلى جودة

يتفاوت توظيف المدرّسين والمدربين المنضوين تحت التعليم والتدريب التقني والمهني مع الوقت حسب البلدان، ولكنه أظهر نمواً مهماً في بعض منها. فأكثر من نصف البلدان الأوروبية الثلاثة والعشرين التي توافرت عنها المعلومات القابلة للمقارنة رفع أعداد مدرّسي المستوى الثانوي في السنوات الأخيرة. بشكل عام، ثلاثة من أصل خمسة من البلدان النامية رفعت مستوى التوظيف في هذا القطاع لتلبية الطلب المتزايد في الفترة الممتدة حتى أوائل الأزمة المالية العالمية.

> «علينا أن نرى هذه التحديات في سياق الصعوبات الناجمة عن زيادة التمويل الناتج من الركود الاقتصادي والقيود الحكومية الشديدة المتعلقة بالمالية والميزانية»

تبنت البلدان ذات الدخل المرتفع مجموعة تدابير لمعالجة القصور الحالي أو الذي يلوح في الأفق بعدد المدرّسين، من ضمنها التوظيف على صعيد البلد ككل، وسياسات التوظيف والتدريب الأقصر والأسرع، فضلاً عن عودة أكبر إلى تدابير عمل مرنة وبدوام جزئي. غالباً ما تعاني البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط من طلبات جديدة خاصة بالتوظيف وهيكليات السير المهنية لمدرّسي التعليم والتدريب التقني والمهني.

كما يقول بيل راتري، اخصائي تربية رفيع المستوى في منظمة العمل الدولية وأحد واضعي التقرير*: التطور الجديد المهم هو الارتفاع بمعدل المدرسات والمدربات في قطاع التربية الذي كنّ فيه عادة غير ممثّلات بما فيه الكفاية. يُسجَّل نمو أعلى في توظيف المدرسات والمدربات في أغلبية البلدان من كافة المناطق مما هو عليه في جميعها».

تدريب المدربين

إن الأدوار والمستويات التي يزداد تعدد وظائفها والخاصة بالمدرّسين والمدرّبين أدت إلى خلق مقاربات تعليمية جديدة ذات مستوى أعلى من الاستقلالية خاصة باتخاذ قرارات للبرامج وتواصل مع عالم العمل.

الآن هناك مجموعة واسعة من الدول تتطلب خبرة عمل غير أكاديمية مهمة وتلقي ضوءاً على التدريب التربوي كجزء من التدريب ومنح الشهادات ضمن جهود للتخفيف من الانشقاقات بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وأمكنة العمل. تشكل آليات تقييم المدرّس أكثر فأكثر جزءاً من عمليات الإصلاح لإعداد مدرّسين لوظائف التعليم والتدريب التقني والمهني وتحسين الفعالية.

© V. Pirogov/ILO

يبقى تمويل هذا المستوى من التعليم متدنياً وهو مستوى يعدّ أكثر كلفة من التعليم العام. في البلدان النامية، يتعرّض لمزيد من الخطر ناتج عن مستويات أدنى من المساعدة على التطوير وفي العالم الصناعي بسبب التأثير العام للركود الاقتصادي الحالي على موازنات الحكومات. إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص القديمة العهد تؤمّن مصدراً من التمويل الضروري ويجوز تكراره أكثر في المستقبل.

حاجة إلى مزيد من الحوار الاجتماعي

أدّت التغييرات المتزايدة المؤثرة على التعليم والتدريب التقني والمهني وعلاقته بعالم العمل إلى جعل الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمّال على صلة أكبر من أي وقت مضى بالبحث عن حلول للسياسة. يقول بيل راتري: «رغم نمو الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والنقابات العمالية وغيرها من أصحاب الشأن، فهو غالباً ما يكون محدوداً بضعف المؤسسات أو الآليات أو عدم وجودها. يبقى هذا الموضوع أحد أكثر المسائل السياسية المستعجلة في عملية إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني».

بعد يومين من النقاش المحتدم، تبنى الاجتماع مجموعة من التوصيات عن تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني وإصلاحه، بما في ذلك سياسات تهدف إلى رفع شأن وضع نظام التعليم والتدريب التقني والمهني ومنحه مزيداً من التقدير؛ تحسين مساعدة تطوير البلدان لناحية تجميع المعلومات الجديدة المتعلقة بالعرض والطلب على المهارات وتحليلها؛ تحسين المؤهلات والتوظيف والاستبقاء على مدرّسي ومدرّبي التعليم والتدريب التقني والمهني؛ سياسات الموارد البشرية لتشجيع توظيف النساء المؤهلات والأقليات؛ بنية تحتية للتعليم والتدريب التقني والمهني حسنة التمويل مع معدات تدريب محدّثة؛ تقوية الحوار الاجتماعي بين أصحاب العمل والنقابات التي تمثل المدرسين والمدربين؛ وتعزيز الروابط مع مكان العمل وأنشطة تعليمية لمدى الحياة.

طلب الاجتماع أيضاً من منظمة العمل الدولية أن تساعد الدول الأعضاء على تلبية حاجاتها من حيث المزيد من المعلومات ذات الصلة وتبادل الممارسات الجيدة وتطوير السياسات والبرامج لمواجهة تحديات التعليم والتدريب التقني والمهني. ■

*) معلّمون ومدرّبون للمستقبل ـ تدريب وتعليم مهني وتقني في عالم متغير، منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠١٠.

هجرة اليد العاملة والعمالة في المنطقة العربية:
نشأتها، نتائجها ومستقبلها

نتيجة للأهمية الكبيرة لأوراق العمل السبعة التي قدمت خلال انعقاد «المنتدى العربي للتشغيل» الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وكما وعدنا في الأعداد السابقة، ستقوم مجلة «عالم العمل» على مدى الأعداد القادمة بنشر هذه الأوراق التي عكست مواضيع وتحديات التشغيل التي تواجهها المنطقة العربيّة، لا سيّما غداة الأزمة الاقتصاديّة والماليّة العالميّة. وتوفر هذه البحوث المادة المرجعية التي تتماشى وبالالتزامات التي قطعت على المستويين الدولي والإقليمي بشأن العمل اللائق وتطبيق الميثاق العالمي لفرص العمل. كما تكمّل هذه البحوث النهج الذي تعتمده منظمة العمل الدوليّة لتساهم في رفد الجهود المبذولة لتحقيق العمل اللائق على المستوى العالمي. وفي هذا العدد سنقوم بنشر ورقة العمل الثالثة.

المقدمة

سيندرج ما يفوق ٥٠٪ من عدد المهاجرين الدوليين المرجّح بما يقارب ٢١٤ مليون مهاجر دولي في العام ٢٠١٠ [١] في خانة العامل المهاجر. وستتألف نسبة ٤٠٪ أخرى من عائلات العمّال المهاجرين. بالتالي، تتمحور تحرّكات السكان عبر الحدود الدولية حول هجرة الايدي العاملة. في بلدان المقصد، شكّلت العوامل الديمغرافية على غرار الشيخوخة وعدد السكّان المنخفض أو المتقلّص والقوى العاملة، والحاجة إلى استدامة النشاطات الاقتصادية وتعزيز التطور عوامل الجذب للعمّال المهاجرين. في بلدان الاصل، تسبب النقص في العمل اللائق وفرص العمل بالإضافة إلى عدد السكّان المرتفع ونمو القوة العاملة بدفع العمّال إلى السعي وراء الحصول على الوظائف في أسواق العمل الأجنبية.

على الرغم من أن المهاجرين الدوليين شكّلوا نسبة ٣٪ من سكان العالم عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة قرابة ٥،٣٪ عام ٢٠١٠، تضاعفت المنتديات والنقاشات الدولية الرفيعة المستوى حول الهجرة. وتكثر الأسباب التي تفسّر هذا الاهتمام المتزايد. أولاً، في بعض المناطق، يفوق تركّز المهاجرين المعدل السائد في العالم. إن المنطقة العربية من ضمنها. ثانياً، تبرز الحاجة إلى القوى العاملة في عدد كبير من الدول بسبب الشيخوخة، ومعدلات الخصوبة المنخفضة أو قواعد السكان المنخفضة في وقت تسعى فيه هذه البلدان إلى تحقيق النمو والتطور الاقتصاديين. ثالثاً، قد تسعى البلدان التي تعاني نقصاً في القوى العاملة والعمل اللائق إلى المنافذ الخارجية لضمّها إلى القوى العاملة، لكنها قد تشعر كذلك بنتائج

١) راجع ترجيحات الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان: الاتجاهات في رصيد الهجرة الدولية: مراجعة العام ٢٠٠٨ (أيار/مايو ٢٠٠٩)، بيانات الأمم المتحدة.

معدلات الهجرة المرتفعة على قوتها العاملة التي تتألف من أصحاب المهارات العالية. رابعاً، يتزايد القلق بشأن شروط عمل العمّال المهاجرين وأحكامها وحقوقها بالمساواة وعدم التمييز.

تكشف هجرة الأيدي العاملة الدولية في العالم العربي عن نظامين منفصلين ولكن مترابطان. يشمل الأول بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تشكّل محطة للعمالة التعاقدية المؤقتة، لا سيما من الدول العربية الأخرى على غرار دول جنوبي أو جنوبي شرقي آسيا. يتمّ استخدام هؤلاء العمّال بشكل أساسي في قطاعات البناء والصناعة والخدمات والأعمال المنزلية. ويتضمن الثاني هجرة الأيدي العاملة من المغرب العربي[٢] بالإضافة إلى دول المشرق[٣]، وصولاً إلى أوروبا. كما أن دول المشرق والمغرب تتدرج شيئاً فشيئاً في خانة دول الهجرة والنقل. وتشكّل دول المغرب معبراً إلى أوروبا أو محطة للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في المشرق، لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية هي بشكل أساسي الدول المقصد للعمّال الأجانب، أصحاب المهارات الدنيا، الآتين من الدول العربية الأخرى ودول جنوب وجنوب شرق آسيا. وتشبه أنماط التشغيل فيها تلك المتعلقة بالعمال الأجانب المستخدمين في دول مجلس التعاون الخليجي. ولا تأتي هذه الورقة على ذكر الهجرة بهدف الاستيطان في الأميركيتين وأستراليا.

جاءت في هذه الورقة عبارتا «العمالة التعاقدية الموقتة» و«العمّال التعاقديين الموقتين» للإشارة إلى تشغيل العمّال الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي لأنهما تندرجان في المصطلحات الرسمية المستخدمة في مجلس التعاون الخليجي. أما بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، فإنهم العمّال الذين يتمّ وصفهم في مقدمة دستورها عندما حددت التالي هدفاً للمنظمة، ألا وهو «حماية مصالح العمّال عندما يتمّ استخدامهم في البلدان الأخرى التي لا تكون بلدهم الأم» (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤). في عملها المعياري، تضع الهيئات الثلاث في منظمة العمل الدولية كافة العمّال المستخدمين في البلدان التي لا تكون بلدهم الأم في خانة العمّال المهاجرين.

في كلا نظامي الهجرة في المنطقة العربية، تشكل عملية أسواق العمل الحافز وراء الهجرة. في منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية، إن عدد السكان والقوى العاملة المنخفض، بالإضافة إلى هدف استخدام المداخيل المالية الواسعة لإنجاز مشاريع التنمية، يحرّكان الطلب على اليد العاملة التعاقدية الأجنبية. يقابل هذا الطلب عرض وافر من اليد العاملة المتاحة، ما يتسبب بخفض معدل الإنتاجية ويحبط تحسين عمليات الإنتاج وخلق وظائف الأجور المرتفعة والمهارات العالية في القطاع الخاص. وسيؤدي ذلك إلى تعايش رصيد اليد العاملة الأجنبية المرتفعة إلى جانب معدلات البطالة المرتفعة والمقلقة بين المواطنين. وتقف العمالة المنخفضة الإنتاجية وراء نشوء المشاكل المتعلقة بالشروط والأحكام التي يتمّ بموجبها استخدام العمّال التعاقديين الأجانب.

في النظام العربي والأوروبي، تشكّل الشيخوخة ونمو اليد العاملة المنخفض أو السلبي والنقص في بعض المهن، بالإضافة إلى الحاجة إلى استدامة النمو الاقتصادي في البلدان الأوروبية عوامل الجذب للعمّال العرب الذين يلبّون الطلب على العمالة في الوظائف التي تستوجب المهارات الدنيا والعالية على حدّ سواء. يظهر النقص في العمل اللائق في البطالة والعمالة الناقصة والفقر الناتج منها، ما يدفع العمّال إلى البحث عن العمل في أوروبا. ويشكّل كل من أحكام وشروط عيش العمّال العرب وعملهم في البلدان الأوروبية مصدراً للقلق. كما يعد «استنزاف الأدمغة» مصدراً آخر للقلق بالنسبة إلى التنمية في بلدان الاصل. في المقابل، تشكّل الحوالات المالية أرباحاً ملموسة، سواء أكانت تصدر عن البلدان الأوروبية أو عن بلدان مجلس التعاون الخليجي.

اختلف تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية في اليد العاملة الأجنبية استناداً إلى المنطقة والقطاع، وبخاصة على الأداء الاقتصادي والطلب على اليد العاملة في القطاعات المحددة. بالتالي، لم يكن أثرها مماثلاً على اليد العاملة التعاقدية المؤقتة الأجنبية في منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية والعمّال العرب في أوروبا.

تسعى هذه الورقة الى تأمين تحليل لنظاميّ هجرة الأيدي العاملة العربية الدولية في ما يتعلق بمسألة الاستخدام في المنطقة. ويكمن الهدف في المساهمة في النقاشات حول ابتكار قوى عاملة كاملة ومختارة بحرية في البلدان العربية. ولكن هذه الورقة تولي أهمية خاصة للتشديد على أحكام وشروط عمل اليد العاملة التعاقدية المؤقتة الأجنبية وعيشها في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبالإضافة إلى

٢) إن دول المنشأ في المغرب العربي في هذا التقرير هي الجزائر والمغرب وتونس

٣) إن دول المنشأ في المشرق العربي في هذا التقرير هي مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية المحتلة.

عمل العمّال العرب وعيشهم في أوروبا. تطرح أحكام العمل والعيش وشروطهما الأسئلة حول المساواة وعدم التمييز وحقوق العمّال الأجانب، ومن ضمنها الحق في الحرية النقابية. يشكل هذا الحق الأخير موضوع الورقة المنفصلة التي سيتمّ تقديمهما إلى المنتدى العربي للتشغيل. بالتالي، لن تتطرق هذه الورقة إلى هذه المسألة.

تتألف هذه الورقة من قسمين جوهريين مخصصين لنظاميّ الهجرة في المنطقة، ثم تقدّم في النهاية استنتاجاتها. في القسم المتعلق بالنظام المحيط بمجلس التعاون الخليجي، تتحدث الورقة بنجاح عن أحجام اليد العاملة التعاقدية الأجنبية وتوزيعها استناداً إلى بلد الأصل؛ والتوزيع القطاعي لعمالتها؛ وأحكام الاستخدام وشروطه؛ وأثر اليد العاملة التعاقدية في عملية أسواق العمل في مجلس التعاون الخليجي؛ وإجراءات التوظيف والتعاقد. ويتمّ ذكر الافتراضات التي تستند إليها هذه الورقة في بداية القسم.

يصبّ القسم الثاني تركيزه على النظام العربي والأوروبي ويراجع بنجاح عوامل الدفع وراء هجرة العمّال العرب وأحجامهم؛ وأحكام عيشهم وعملهم وشروطهما؛ والحوالات المالية إلى البلدان العربية؛ وهجرة أصحاب المهارات العالية واستنزاف الأدمغة؛ والتعاون العربي والأوروبي حول هجرة الأيدي العاملة. ويتمّ كذلك ذكر الافتراضات التي يستند إليها التحليل في بداية القسم والتطرق إلى تأثير الأزمة العالمية في الأقسام الفرعية المتعلقة بالأحجام والحوالات المالية.

الاستنتاجات والتوصيات حول السياسة

تأخذ هجرة الأيدي العاملة الدولية في المنطقة العربية في نظامين مختلفين لكن متّصلان. ويشمل الأول اليد العاملة التعاقدية الأجنبية من البلدان العربية والأسيوية الأخرى إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما الثاني فيتمحور حول الهجرة من البلدان العربية المتوسطية، وبشكل أساسي، المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) وبنسبة أقل، المشرق العربي (مصر والأردن ولبنان) إلى البلدان الأوروبية.

تغيّر مع الوقت حجم تدفقات اليد العاملة وتركيبتها ووضعها في النظامين كليهما. قبيل فترة السبعينيات، تألفت تدفقات اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل أساسي من العمّال المؤقتين الوافدين من البلدان العربية الأخرى. مع الارتفاع الكبير في عائدات النفط الذي بدأ في منتصف السبعينيات، انضم العمّال من جنوب وجنوب شرق آسيا إلى التدفقات. ويشكّلون في الوقت الحالي غالبية اليد العاملة التعاقدية المؤقتة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما مرّ نظام هجرة الأيدي العاملة العربية إلى أوروبا بتغييرات. في خلال مرحلة إعادة البناء وذلك بعيد الحرب العالمية الثانية، رحّبت البلدان الأوروبية بالعمّال المهاجرين من البلدان العربية المتوسطية وغيرها من البلدان. وبعد الانتهاء من إعادة البناء وفي مواجهة التضخّم ويُضاف إليهما ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينيات، غيّرت البلدان الأوروبية سياساتها وأغلقت أبوابها أمام الهجرة. فأصبح جمع شمل العائلة وحق اللجوء الوسيلتين الأساسيتين للهجرة القانونية. وظهرت الهجرة غير النظامية، وتكاثفت لفترة من الزمن، وذلك بغية الحصول على عمل في أسواق العمل الأوروبية. في كلا النظامين، يشرح سير عملية أسواق العمل أنماط الهجرة ونتائجها. في منطقة الخليج، إن وضع عائدات النفط المرتفعة في خدمة النمو الاقتصادي والتنمية، وعدد السكان المنخفض والقوى العاملة الوطنية، ومساهمة القوى العاملة المنخفضة بين اليد العاملة الوطنية تشكّل كلها عوامل جذب. وفي أوروبا، يحّرك السكان الشائخون، وركود القوى العاملة الوطنية والنقص الوظيفي الطلب على اليد العاملة الأجنبية. في الوقت نفسه، يدفع الفقر والبطالة والعمالة الناقصة في بلدان الأصل العربية، العمّال إلى البحث عن العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأوروبا. في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتعايش حجم كبير من اليد العاملة الأجنبية ومعدلات البطالة المرتفعة بين اليد العاملة الوطنية. وينتج من العرض الوافر لليد العاملة الأجنبية، انخفاض في النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة وتحول دون زيادة الإنتاجية وخلق الوظائف المرتفعة الأجور التي من شأنها أن تجذب اليد العاملة الوطنية. بعبارة أخرى، وآخذة في الاعتبار الفروقات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، تسببت أحكام عمل العمال التعاقديين الأجانب وشروطها المتدنية بإبعاد اليد العاملة الوطنية عن الأعمال في القطاع الخاص. ولا تزال غالبية اليد العاملة الوطنية تعتمد على القطاعات العامة المنتشرة بشكل مفرط أو تفضّل البطالة عوضاً عن الانضمام إلى قطاعات «المهاجرين». ويتحمّل نظام الاستخدام والتعاقد مسؤولية العرض الوافر من اليد العاملة وتجزئة أسواق العمل اللذين يدفعان اليد العاملة الوطنية بعيداً عن وظائف القطاع الخاص.

والأهم من ذلك، ينتج من الإنتاجية المنخفضة في القطاع الخاص، أحكا م وظروف عمل غير ملائمة. وتحمي قوانين العمل الوطنية اليد العاملة التعاقدية الأجنبية المستخدمة

في القطاع الخاص. إلا أن نظام الاستخدام والتعاقد والمشاكل في تطبيقه يتركان المهاجرين في أوضاع حساسة. وعليه، تمسي حقوقهم في العمل مصدر قلق. وفي الدول الأوروبية، يحدد تركّز العمّال المهاجرين العرب في المهن المنخفضة الأجور التي تستوجب المهارات الدنيا بالإضافة إلى التمييز الذي يتعرضون إليه، فرص العمل المتوفرة لهم وقدرتهم على مساعدة عائلاتهم ومجتمعاتهم في بلدان الأصل. ومع ذلك، تستمر عوامل الدفع هذه (البطالة والعمالة الناقصة والفقر) في تحريك خيارات الهجرة الفردية. ويشكّل استنزاف الأدمغة عامل قلق هام لبلدان شمال أفريقيا، وذلك لأن العمّال، أصحاب المهارات العالية، تجذبهم الأجور المرتفعة وظروف العمل الفضلى في الخارج. ويتبيّن أن نسبة معدلات الاغتراب بين الأفراد، أصحاب المهارات العالية، مرتفعة بشكل خاص في بلدان المغرب العربي، ما يحرم هذه البلدان من الموارد البشرية الضرورية للتنمية. وقد استجابت المبادرات الإقليمية والثنائية في المنطقة الأوروبية المتوسطية بشكل جزئي لهذه التحديات، منسّقةً السبل القانونية للهجرة ومتعاونةً لمواجهة الأسباب الجذرية للهجرة ومكافحةً الهجرة غير المنتظمة.

تشير مراجعة كلا النظامين إلى أن الأفراد يهاجرون بشكل أساسي بسبب النقص في العمالة و/أو فرص العمل اللائقة في بلدان الأصل. في بعض الأحيان، تصبح الهجرة ضرورة لا خياراً. وقد تستفيد الجهود الرامية إلى الحد من الهجرة غير المنتظمة أو تقليص حدة استنزاف الأدمغة من مواجهة أسباب الهجرة الجذرية. ومن شأن المطابقة الفضلى بين الطلب على اليد العاملة وعرضها عبر التعليم وكسب المهارات أن تحضّر الشباب بشكل أفضل للتشغيل في أسواق العمل الوطنية وتساعد في نقل الاقتصادات إلى الإنتاجية العالية. إن التعاون والحوار حول التنمية بين بلدان الأصل وبلدان المقصد قد يساعدان في تحديد مصادر قلق كلا الطرفين والإجراءات المحتملة للحد منها. تشكّل عملية برشلونة والاتفاقات الثنائية التي أُبرمت بين بعض البلدان الأوروبية والعربية مثالاً صالحاً ومن الممكن أن تتوسع لخلق المزيد من فرص الهجرة، وتحمي في آن العمّال المهاجرين. وقد تستفيد بلدان الأصل من خبرة رعاياهم المتواجدين في الخارج ومن مواردهم وذلك عبر إنشاء صلات بين هذه المجتمعات ومجتمعات بلدان الأصل. وأطلق عدد من البلدان العربية، على غرار المغرب ومصر، البرامج التي تستهدف رعاياهما في بلدان العمالة. ويبقى المجال مفتوحاً أمام زيادة فعالية البرامج المماثلة [٤] وكفاءتها.

في بلدان المقصد، تأتي ظروف العمل السيئة والإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية على حساب مصالح بلدان المقصد والأصل وعلى حساب اليد العاملة الأجنبية بحد ذاتها. في منطقة مجلس التعاون الخليجي دون الإقليمية، يجب إيلاء الأهمية لإصلاح نظام الاستخدام والتعاقد. يجب أن تهدف الإصلاحات إلى الحد من عرض اليد العاملة الأجنبية الرخيصة الوافرة. وقد ينتج من ذلك نتائج عدة. أولاً، من شأنها أن ترفع المستوى التكنولوجي من عمليات الإنتاج وبالتالي رفع الإنتاجية. وينتج من الإنتاجية العالية الأجور المرتفعة وأحكام العمل وشروطه الفضلى بالنسبة إلى مجموع اليد العاملة. وتنجذب اليد العاملة الوطنية نحو الأعمال في القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، قد تشهد اليد العاملة التعاقدية الأجنبية تحسناً في حقوق العمل التي تتمتع بها. وبشكل تلقائي، تتقلّص المشاكل المتعلقة بإنفاذ قوانين العمل إلى حد كبير. بدأ عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، على غرار قطر والمملكة العربية السعودية، بإعادة تقييم أنظمة الاستخدام والتعاقد السابقة، وقدّم البعض منها قوانين العمل الجديدة. وقامت البحرين بدورها بإصلاح نظام الاستخدام والتعاقد لديها. وتشكّل الخطط المبتكرة، على غرار الاتفاقات بين نقابات العمّال في سريلانكا، وهو بلد أصل، ونقابات العمّال في البحرين والأردن والكويت، مثالاً على الوسائل المختلفة لتعزيز حماية اليد العاملة الأجنبية وبالتالي مصالح بلدان الأصل والمقصد في آن. ويمكن نقابات العمّال في البلدان العربية في المغرب والمشرق العربي أن تستمد الوحي من هذه الاتفاقات.

ويبقى استبعاد العمّال المحليين من قوانين العمل الوطنية مصدر قلق عالمي. وبالتالي، يجب النظر في الإجراءات التي من شأنها أن تعزز حمايتهم، نظراً إلى اندراجهم في خانة الأكثر تعرضاً.

قد يحسّن امتداد الحماية الاجتماعية لتشمل اليد العاملة الأجنبية من ظروف عملهم. بالإضافة إلى ذلك، سترفع تغطية الضمان الاجتماعي تكاليف استخدام العمّال الأجانب، وبالتالي تشجّع على زيادة في الإنتاجية واقتصادات القيمة المضافة في حين يقلّص من الاعتماد

٤) قدّم عدد من بلدان الأصل على غرار تايلاند وأوكرانيا، مشاريع التمويل المصممة لوصل العلماء الشتات بالمجتمعات العلمية في بلد الأصل. وتؤمّن مشاريع التمويل الحوافز للتعاون حول مشاريع الأبحاث والتنمية، بالإضافة إلى فرص الهجرة المؤقتة للشباب المحترفين والأفراد، أصحاب المهارات العالية.

على اليد العاملة الأجنبية. وقد تساهم اقتصادات الإنتاجية العالية في دفع التطور قدماً. ويشكّل قانون الضمان الاجتماعي الجديد في البحرين خير مثال على ذلك. وتستفيد البلدان التي تشمل العمّال الأجانب في خطة الضمان الاجتماعي من توقيع اتفاقات الضمان الاجتماعي الثنائية مع بلدان الأصل. تشكّل اتفاقات الضمان الاجتماعي الثنائية وسائل حماية ولكنها تتيح كذلك للعمّال الأجانب العودة إلى بلدهم المنشأ من دون الخوف من خسارة المزايا التي حصلوا عليها في بلد المقصد. وعلى البلدان العربية المتوسطية في المغرب والمشرق العربي أن تنظر في توقيع الاتفاقات المماثلة مع البلدان الأوروبية.

وحتى الآن، كان للأزمة الاقتصادية العالمية نتائجها المختلفة على العمّال المهاجرين العرب استناداً إلى بلد المقصد الوافدين إليه. ويبدو أن غالبية اليد العاملة المستخدمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي احتفظت بعملها. ولم يتأثر بلدهم المنشأ بانخفاض بارز في الحوالات المالية. ويعزى سبب ذلك إلى محافظة بلدان مجلس التعاون الخليجي على معدلات النمو المتينة في العام ٢٠٠٨. أما العمّال المهاجرون العرب في أوروبا فعرفوا تجربة مختلفة؛ إذ سجّل عدد من بلدان المقصد الأوروبية الأبرز انخفاضاً حاداً في النمو وارتفاعاً في معدلات البطالة، وخسر العديد من العمّال أعمالهم ومداخيلهم. وسجلت بلدان الأصل التي يتحدرون منها انخفاضاً في الحوالات المالية الوافدة إليها، ما أثّر سلباً في ميزان المدفوعات والنشاطات الاقتصادية. كما تقلّصت نسبة الحوالات المالية الوافدة إلى عائلاتهم ومن الممكن أن ترتفع مستويات الفقر. ويجب مراقبة الوضع في خلال الأشهر المقبلة عن كثب، بما أن المؤسسات المالية الدولية تتوقع معدلات النمو السلبية في عدد من بلدان المقصد.

ونود الإشارة بان الدراسة متوفرة بأكملها باللغتين العربية والانكليزية على شبكة الانترنت، ويمكنكم الاطلاع عليها من خلال:

http://www.ilo.org/public/english/region/arpro/beirut/downloads/aef/migration_eng.pdf
http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/downloads/aef/migration_ar.pdf

وسنقوم في العدد القادم بنشر الدراسة الرابعة «دعم سياسات إعادة الانتعاش من خلال معايير العمل الدولية واحترام حقوق العمال: قضايا وتحديات للمنطقة العربية».

المنتدى العربي للتشغيل
Arab Employment Forum

أخبار

مجموعة العشرين تحثّ على تطبيق الالتزام بالوظائف والحماية الاجتماعية

ميشال باشليه: «أرضية الحماية الاجتماعية خطوة أولى نحو الأمام»

صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية يلتزمان بالانتعاش المركّز على الوظائف

مجموعة العشرين تحثّ على تطبيق الالتزام بالوظائف والحماية الاجتماعية

في خضمّ القلق الشائع من بطء الانتعاش في قطاع الوظائف، حثّ المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا قادة مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على تطبيق التزامهم بالدور المركزي للحماية الاجتماعية والعمل الكريم في الانتعاش العالمي.

نصّ إعلان مجموعة العشرين على «أننا مصممون على وضع الوظائف في صلب الانتعاش وتوفير الحماية الاجتماعية والعمل الكريم وعلى ضمان النمو المتسارع في البلدان ذات الدخل المنخفض».

قال السيد سومافيا الذي شارك في القمة: «ساعد القلق العالمي من نقصان فرص العمل على تركيز أذهان القادة حول عمل منسّق يعزّز الانتعاش. أكدت قمة سيول أنّ خلق فرص العمل يجب أن يكون في صلب الانتعاش الاقتصادي العالمي. أحثّ مجموعة العشرين على تنفيذ هذا الالتزام وأتعهّد بتعاون منظمة العمل الدولية الكامل».

تابع قائلاً: «تتطلب إعادة التوازن للاقتصاد العالمي بحيث يكون النمو قوياً ومستداماً على السواء مزيداً من التعديلات في العملات والأنظمة المالية. سيشجع الاستثمار في الحماية الاجتماعية والوظائف النوعية على تأسيس المشاريع والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وتحريك النمو المستدام».

كما لفت النظر إلى «النمو المشترك» الذي تؤيده قمة سيول لمجموعة العشرين مضيفاً أنّ «هذه المقاربة تنشر منافع النمو في البلدان وتقلّص الثغرة بين البلدان النامية وتلك ذات الدخل الأعلى. إنّ ضمان زيادة في الأجور وفق الإنتاجية أمر أساسي للنمو المستدام».

سلّط المدير العام لمنظمة العمل الدولية الضوء على أهمية «اتفاق سيول لتطوير النمو المشترك» المعتمد من

قادة مجموعة العشرين. قال السيد سومافيا: «أنا أرحب بشكل خاص بمقاربة مجموعة العشرين الخاصة بالتطوير والمبنية على الاستثمار والوظائف والحماية الاجتماعية. الإقرار بأن الحماية الاجتماعية استثمار في إنتاجية أعلى ونمو ثابت هو أمر مشجع».

أضاف السيد سومافيا أنّ أجندة منظمة العمل الدولية للعمل اللائق وميثاق الوظائف العالمي يدخلان أكثر فأكثر في الاتجاه السائد لمقاربة مجموعة العشرين لنمو وتطور متوازنين.

في تعميق لإطار عملهم الخاص بنمو قوي ومستدام ومتوازن، تبنّى القادة خطة عمل سيول لخطوات في السياسة التعاونية والخاصة بكل بلد. تدعى منظمة العمل الدولية لتتابع تأمين خبرتها في المراجعة التي تقوم بها مجموعة العشرين لالتزامات البلدان ونموها في هذا الإطار. لهذا الصدد، دعا القادة لمتابعة العمال بتعاون وثيق بين صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية.

كما يُطلَب من منظمة العمل الدولية المساهمة في خطة عمل تنموي يمتد على عدة سنوات ويشتمل على تسعة أعمدة نمو، تتراوح بين الاستثمار الخاص والتجارة وخلق فرص العمل وتطوير المهارات والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي.

فكّر قادة مجموعة العشرين بإعداد تقرير مشترك بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية إلى مقاربة متماسكة لسياسات التجارة والتوظيف. أقرّ إعلان قادة مجموعة العشرين في سيول بالمساهمات التي أتت بها قمة الأعمال في النمو الذي حققه القطاع الخاص وخلق فرص العمل. قرر القادة أيضاً زيادة الاستشارات مع مجتمع دولي أوسع، من ضمنها النقابات العمالية.

لفت السيد سومافيا النظر إلى الجهود الفعّالة التي قام بها رؤساء النقابات العمالية عشية القمة في التشديد أمام مجموعة العشرين على أهمية العمل من أجل تسريع الانتعاش في مجال التوظيف. كانوا يحضرون مؤتمراً في سيول من تنظيم اتحاد النقابات العمالية الدولية ومجلس النقابات العمالية الاستشاري في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحادات العالمية والمنظمات الكورية التابعة لها. ■

ميشال باشليه: «أرضية الحماية الاجتماعية خطوة أولى نحو الأمام»

© M. Crozet/ILO

ترأست الرئيس التشيلية السابقة ميشال باشليه الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية لأرضية الحماية الاجتماعية التي عقدت في جنيف في ١١ و١٢ آب/أغسطس والتي دعا إليها المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا.

أرضية الحماية الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة من حقوق الضمان الاجتماعي وحوالاته الأساسية إضافة إلى خدمات رئيسية في مجال التوظيف والصحة والمياه والنظافة والتغذية والدعم التربوي والعائلي، لحماية الفقراء والضعفاء وتقويتهم للخروج من فقرهم. يجب على هذه السياسات الاجتماعية أن تقترن بمقاربة متماسكة ومتكاملة لأسلوب الحياة وتركز بشكل خاص على أكثر المجموعات ضعفاً في المجتمع من ضمنها النساء والأطفال والشباب.

عالمياً، هناك أربعة أشخاص من أصل خمسة من بين الفئات العمرية الصالحة للعمل ليس لديهم حماية اجتماعية ولا ضمان اجتماعي أو مساعدة صحية أو متعلقة بالبطالة. كان للأزمة الاقتصادية أثراً سيئاً على هذه الفئات الضعيفة في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء. بلغت البطالة من حول العالم أعلى مستوى لها ويتوقع أن تزداد طوال العام ٢٠١٠.

يتوقع أن يكون اجتماع الأزمات الاقتصادية والغذائية أدّى إلى زيادة نحو ٩٨ مليون نسمة على عدد السكان الذين يعيشون على ما لا يزيد عن دولارين في اليوم في العام ٢٠٠٩. وقد تأثر الشباب بشكل خاص.

خلال الاجتماع الذي امتدّ على يومين، شاركت السيدة باشليه مع أبرز الخبراء وصانعي السياسات ـ أعضاء المجموعة ـ في نقاشات حول معنى أرضية الحماية الاجتماعية؛ مكوّناتها الرئيسية؛ مدى جدواها السياسي

والاقتصادي والمالي، فضلاً عن أبعادها المؤسسية وتوافر المساحة المالية لها واستدامتها بشكل عام في أوضاع مختلفة جداً تعتمد على ظروف كل دولة وحاجاتها.

تتضمن المجموعة السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية والسيدة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة الدولية بصفتهما عضوين بحكم منصبيهما.

قالت السيدة باشليه: «لم تحم إجراءات الحماية الاجتماعية ملايين الناس من الانحدار نحو مزيد من الفقر عبر تأمين قدرة الحصول على الخدمات الاجتماعية التي هم بأمس الحاجة إليها فقط، بل ساعدت أيضاً على التخفيف من احتمالات الاضطرابات الاجتماعية وساهمت بشكل كبير في الحدّ من تأثيرات تدني الطلب الإجمالي، وبالتالي الحدّ من الازدياد المحتمل للركود».

وأضافت السيدة باشليه: «ولكن سياسات الحماية الاجتماعية ـ وغاية أرضية للحماية الاجتماعية ـ ستكون على قدر أعلى من الأهمية بعد في الأشهر والسنوات الآتية للتخفيف من كلفة الخطأ البشري الذي خلّفته الأزمة الاقتصادية. حان الوقت للعمل معاً بتحالف فعال ولتضافر الجهود لجعل الحماية الاجتماعية حقيقة للجميع. إنّ إطلاق هذه المجموعة خطوة أولى إلى الأمام».

وافق نظام الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، على العمل معاً في تعزيز مبدأ تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية. إنها إحدى المبادرات المشتركة التسع التي تبناها مجلس الرؤساء التنفيذيين في نظام الأمم المتحدة للتنسيق (UNCEB) في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ للتأقلم مع تأثيرات الأزمة المالية. أما مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية فتتبع لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ويشارك فيها ١٧ وكالة أخرى. ■

صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية يلتزمان بالانتعاش المركّز على الوظائف

في أيلول/سبتمبر الماضي، دعا رؤساء صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية وقادة آخرون إلى التزام دولي واسع بسياسة تركز على الوظائف لمواجهة التراجع الاقتصادي العالمي.

في مؤتمر تاريخي عقد في أوسلو ـ واستضافه رئيس وزراء النروج ينس ستولتنبرغ وبرعاية مشتركة لصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية ـ اجتمع قادة من القطاعات الحكومية والعمالية والمؤسساتية والأكاديمية وتناولوا مسألة الارتفاع الحاد في معدلات البطالة ونقص التوظيف منذ الأزمة المالية العالمية التي وقعت في العام ٢٠٠٨.

قال العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي، دومينيك شتراوس ـ كان : «على المجتمع الدولي الاستجابة إلى التأثير الفعلي الكبير للأزمة على العاملين. ساعد هذا الاجتماع على تحديد الخطوات الواجب اتخاذها من أجل إعادة الملايين إلى عالم العمل. ليس الحديث عن أزمة

الوظائف أمراً أساسياً فقط لانتعاش اقتصادي عالمي ذات معنى، بل أيضاً لتماسك وسلام اجتماعيين».

يقول المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا: «عندما لا يكون النمو عادلاً، يصبح غير مستدام. هذا هو أهمّ درس يستخلص من الأزمة. يجب أن يكون خلق مستويات عالية من الوظائف غاية أساسية للاقتصاد الكبري إضافة إلى التضخم المتدني والميزانيات المستدامة. علينا أخذ العولمة في الاتجاه الصحيح. لهذا نحن بحاجة للتماسك والتوازن في كافة السياسات فضلاً عن التنسيق والحوار بين المؤسسات والدول. شكل هذا المؤتمر خطوة مهمة في ذلك الاتجاه».

تقدر منظمة العمل الدولية أنّ البطالة زادت بأكثر من ٣٠ مليوناً من حول العالم منذ العام ٢٠٠٧. وكانت زيادة نسبة البطالة في الأنظمة الاقتصادية المتقدمة قاسية بشكل خاص، ولكن الأزمة ضربت كذلك الأسواق الناشئة والأنظمة الاقتصادية النامية.

جمع مؤتمر أوسلو كبار قادة الدول، من ضمنهم رئيسة ليبيريا إلين جونسون سيرليف، رئيس وزراء اليونان جورج باباندرو ورئيس الوزراء الإسباني خوسي لويس رودريغز ثاباتيرو. كما شارك فيه وفد كبير من القادة في قطاع العمل ترأسه الأمين العام لاتحاد النقابات العمالية الدولية شاران بورو.

اتفق صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية في المؤتمر العمل معاً على تطوير سياسة في مجالين معينين. الأول، اتفقا على استكشاف فكرة أرضية حماية اجتماعية للأشخاص الذين يعيشون في فقر وفي حالات ضعيفة، في سياق إطار عمل متوسط إلى طويل الأمد لسياسات مستدامة للاقتصاد

© R. Kongsro

من اليسار إلى اليمين: رئيس وزراء النروج ينس ستولتنبرغ؛ رئيسة ليبيريا إلين جونسون سيرليف، المدير العام لمنظمة العمل الدولية خوان سومافيا؛ العضو المنتدب لصندوق النقد الدولي، دومينيك شتراوس ـ كان.

الكبري واستراتيجيات للتنمية. ثانياً، ستركز المؤسستان على سياسات تسمح بخلق نمو غني بفرص العمل.

كما كان هناك اتفاق على الدور المركزي الذي يمكن أن يلعبه الحوار الاجتماعي الفعال في بناء الإجماع اللازم لمعالجة تحديات التعديل الصعبة الناشئة عن الأزمة ولضمان أن تؤخذ التأثيرات الاجتماعية للأزمة بالكامل بعين الاعتبار.

كما اتفقت المؤسستان على متابعة تعاونهما وتعميقه في دعم مجموعة العشرين وعملية التقويم المتبادل التي تهدف إلى تأمين نمو عالمي قوي ومستديم ومتوازن. ■

الخبراء يعتمدون مجموعة مبادئ منظمة العمل الدولية الجديدة حول السلامة والصحة في الزراعة

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تبنّى خبراء ممثلّين عن عمال وأصحاب عمل وحكومات نسخة أولية جديدة عن مجموعة المبادئ حول السلامة والصحة في الزراعة المخصصة لتحسين ظروف العمل في القطاع الزراعي الذي يوظف نحو مليار عامل من حول العالم.

تبنّى النسخة الأولية عن مجموعة المبادئ الجديدة ١٥ خبراء حكوميين وأصحاب عمل وعمال بعد اجتماع دام خمسة أيام هنا على أن يعاد رفعها إلى الهيئة الحاكمة في منظمة العمل الدولية في آذار/مارس ٢٠١١ للتصديق عليها.

الهدف العام من مجموعة المبادئ الجديدة هو المساعدة على الترويج لثقافة أكثر وقاية للسلامة والصحة المهنيتين (OHS) في القطاع الزراعي الذي يوظف ما يزيد عن ثلث القوة العاملة في العالم، لا يسبقه سوى قطاع الخدمات. تكمّل مجموعة المبادئ هذه مؤتمر منظمة العمل الدولية الخاص بالسلامة والصحة في القطاع الزراعي الذي عقد في العام ٢٠٠١ (رقم ١٨٤)، وتوصياته المكمّلة (رقم ١٩٢)، وتقدم مزيداً من التوجيهات لوضعها قيد التطبيق.

تعدّ الزراعة القطاع الأكبر لتوظيف النساء في العديد من البلدان، وخصوصاً أفريقيا وآسيا وتؤمّن العمل لنحو ٧٠ بالمئة من الأطفال العاملين من حول العالم.

يفترض بالنسخة الأولية من مجموعة المبادئ أن تزيد

الوعي حول المخاطر المتعلقة بالزراعة وإدارتها الفعالة؛ منع الحوادث المهنية والأمراض وتحسين بيئة العمل عملياً؛ تشجيع الحكومات وأصحاب العمل والعمّال وغيرهم من أصحاب الشأن على التعاون من أجل تجنب الحوادث والأمراض؛ وتشجيع المزيد من المواقف والتصرفات الإيجابية تجاه السلامة والصحة المهنيتين في الزراعة في القطاع كلّه.

يتضمن القطاع الزراعي مجموعة واسعة من مختلف أنواع الآلات والحيوانات والنباتات والمنتجات وتتراوح المشاريع الزراعية بين زراعة الكفاف والمؤسسات الزراعية الواسعة النطاق التي تستخدم أحدث الوسائل التقنية.

تقول إليزابيت تينوكو، مديرة برنامج أنشطة القطاعات في منظمة العمل الدولية: «تحمل هذه الخصائص المتفاوتة، أكان من حيث التوظيف أو المؤسسة، معنّى مهماً على مستويات الوعي بالمخاطر والمواقف من تجنب الحوادث والأمراض في القطاع. في الواقع، الزراعة هي من أكثر القطاعات خطورة على الإطلاق وهناك العديد من المزارعين الذين يقعون ضحايا حوادث وأمراض صحية مهنية طوال السنة».

يفترض بمجموعة المبادئ الجديدة أن ترسّخ إطار عمل وطنياً يحدد أدوار السلطات المختصة وأصحاب العمل والعمال ومنظماتهم ويحتوي على الأحكام الخاصة بتعريف المخاطر الرئيسية في القطاع ومعالجتها.

مجموعة مبادئ العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية مخصصة للقطاعين العام والخاص على السواء مع مسؤولية إدارة الصحة والسلامة المتعلقة بمخاطر مهنية محددة، مجالات أنشطة أو معدات. المهمّ أنّ مجموعة مبادئ العمل لا تهدف إلى استبدال القوانين أو الأنظمة الوطنية أو المعايير المتوافق عليها. ■

حول القارات

شبكة توظيف الشباب

© JAcobs Foundation

في شهر تموز/يوليو الماضي، وقّع كلّ من شبكة توظيف الشباب، وهي شراكة بين الوكالات لمنظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة والبنك الدولي اتفاقية مع مؤسسة جايكوبز، مؤسسة خاصة سويسرية المقر، من أجل بناء قاعدة براهين في مجال توظيف الشباب عبر تقييم أثر برامج توظيف الشباب. التزمت مؤسسة جايكوبز بتأمين تمويل قدره ٤٥٠،٠٠٠ فرنك سويسري على مدى ثلاثة أعوام (٢٠١٠ ـ ٢٠١٢). سيسلّم المشروع من خلال الصندوق للتقييم في توظيف الشباب، حيث يمكن لمنظمات توظيف الشباب المؤهلة أن تقدم طلبات استجابة لدعوة لاقتراحات من أجل الحصول على دعم مالي وتقني لإجراء تقييم للأثر.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بدرو غاردينر، شبكة توظيف الشباب،
بريد إلكتروني: gardiner@ilo.org، هاتف: ٧٨٢٤-٧٩٩/ ٤١٢٢+؛
العنوان الإلكتروني: www.ilo.org/yen.

الدكتور برند إيبرسولد، رئيس المسؤولين التنفيذيين،
مؤسسة جايكوبز

العمل اللائق والتركيبة الثلاثية

في ٢٤ أيلول/سبتمبر، افتتح كلّ من وزارة العمل والعاجزين والشؤون الاجتماعية في الفييتنام والاتحاد العمالي العام في الفييتنام، وغرفة التجارة والصناعة في الفييتنام، وتجمع اتحادات الفييتنام وممثلين عن منظمة العمل الدولية جدارية عن «العمل اللائق والتركيبة الثلاثية» التي تشكل جزءاً مما يعرف بطريق السيراميك. يبلغ طول جدارية الفسيفساء كاملة نحو ٤ كيلومترات. تمتد الجدارية على طول سد نهر الهونغ في هانوي، وتعدّ الأطول من نوعها من حول العالم. أما الجزء الخاص «بالعمل اللائق والتركيبة الثلاثية» الممتد على ما يزيد عن ٧٠ متراً، فقد أنجز بدعم من حكومة البلد ومنظمات عمال وأصحاب عمل ومنظمة العمل الدولية وترسم صورة مركبة عن الأنشطة في مختلف القطاعات في الفييتنام، مثل الصناعة والزراعة والحرف اليدوية والزراعة المائية. وتظهر الصور السيراميكية الملونة أيضاً اللاعبين الرئيسيين في سوق العمل ـ الحكومة والعمال وأصحاب العمل ـ مبرزة التعاون والحوار الاجتماعي والعمل اللائق في الفييتنام.

©ILO PHOTO

تشجيع أرضية اجتماعية

خلال زيارة رسمية إلى فييتنام في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، دعت المديرة التنفيذية لنساء الأمم المتحدة ورئيسة المجموعة الاستشارية لأرضية الحماية الاجتماعية والرئيسة التشيلية السابقة ميشال باشليه إلى أرضية حماية اجتماعية عالمية، لتكون «الخط الدفاعي الأول» للعائلات والأنظمة الاقتصادية ضد أثر الأزمات الاقتصادية ووسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية. تقود منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية مبادرة الأمم المتحدة الواحدة حول أرضية الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز مجموعة من الحقوق والحوالات الأساسية الخاصة بالضمان الاجتماعي، إضافة إلى خدمات رئيسية في مجال التوظيف والصحة والمياه والنظافة والتغذية والدعم التربوي والعائلي، لحماية الفقراء والضعفاء وتقويتهم للخروج من فقرهم. خلال زيارتها، سافرت السيدة باشليه إلى قرية ان بينه في المنطقة الريفية حيث قابلت مزارعات استفدن من تاو يوو ماي (TYM، أو الصندوق الذي يحب الناس). وقد ساعد الصندوق الذي تأسس في العام ١٩٩٢ ما يزيد عن ٥٥،٠٠٠ امرأة لكي تتخلص من الفقر وتشارك في أنشطة إدارية واجتماعية. ساعدت منظمة العمل الدولية على تقوية قدرة الصندوق من خلال دورات تدريبية واختبارات استطلاعية وتوزيع منتجات تعتمد على التمويل الصغري.

منظمة العمل الدولية تطلق قاعدة بيانات إحصائية جديدة

بمناسبة يوم الإحصاءات العالمي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات جديدة للإحصاءات تتضمن معلومات آنية عن سوق العمل وأسعار المستهلك تهدف إلى تأمين المعلومات الحيوية اللازمة لواضعي السياسات بمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. سيتم تحديث قاعدة البيانات الجديدة كلّ شهر بأحدث المعلومات الوطنية للمؤشرات، فتعكس التغييرات الجديدة والقصيرة المدى على سوق العمل. تحتوي على المؤشرات المختارة لنحو ٧٠ بلداً وأرضاً تجمع معلومات دون السنوية عن العام الحالي. إلى ذلك، يتوافر ٤٠ مؤشراً موزعة حسب الجنس.

تتضمن الخدمة الجديدة أيضاً خريطة متفاعلة تحتوي على معظم البيانات المصنفة حسب الدولة والموضوع. وتقدم الصفحات الخاصة بالبلدان صورة سريعة ودقيقة عن وضع سوق العمل في كلّ بلد، بينما تسمح المعلومات المصنفة حسب المواضيع بإجراء المقاربات حسب البلدان وتحليلات عامة. تجمع البيانات باتصال وثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية ورفعت العملية إلى أقصاها من أجل استخراج أكبر كمية ممكنة من المعلومات في أقل وقت ممكن. ما يثير الاهتمام بشكل خاص هو القدرة على إدخال بيانات عن القطاعات معدّلة موسمياً.

لمزيد من المعلومات:
http://laborsta.ilo.org/sti/sti_E.html